عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الاردن

unicef

UNDP

Empowered live.
Resilient nations.

حقوق الطبع © 2015 محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إستنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأي وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف أو حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية
(2050/5/2015)
يتحمل المؤلف المسؤولية القانونية الكلملة عن محتويات هذا العمل، وهذا المحتوى
لا يمثل رأي دائرة المكتبة الوطنية

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالتقرير منشورٌ مستقل، صادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف؛ وهو ثمرة جهد تعاوني بذله فريق من الإستشاريين والمستشارين البارزين.

مستويات عدم المساواة في الأردن منخفضة بالمقارنة مع المعايير الدولية

99٪ من الأطفال يكملون التعليم الأساسي

معظم عدم المساواة بالفرص يُفسّر من خلال مستوى تعليم رب الأسرة

التحويلات الاجتماعية تخفف عدم المساواة في الدخل من خلال خفض مقاييس التفاوت في الدخل بنسبة 4 نقاط مئوية

عدم المساواة بين المحافظات ملحوظ بشكل أعلى من عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية

حقق الأردن تغطية شاملة تقريباً لخدمات المياه، بدون فروق بين مكان الإقامة، أو شريحة الدخل

وأظهر الأردن واحد من أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم

الاختصارات:

CIJD	Chief Islamic Justice Department's	دائرة قاضي القضاة
DHS	Demographic and Health Survey	المسح السكاني والصحي
DoS	Department of Statistics	دائرة الاحصاءات العامة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي
GE	General Entropy	عدم الإنتظام العام
HEIS	Household Expenditure and Income Survey	مسح دخل ونفقات الاسرة
HOI	Human Opportunity Index	مؤشر الفرصة الانسانية
JLMPS	Jordanian Labor Market Panel Survey	مسح قطاع تتبع سوق العمل الاردني
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
p.p.	Percentage points	نقاط مئوية
PPP	Purchasing Power Parity	معادلة القوة الشرائية
PSU	Primary Sampling Unit	وحدة العينات الأساسية
SPI	Spatial Price Index	مؤشر الأسعار المكاني
UMI	Upper Middle Income	أعلى متوسط الدخل

قائمة المحتويات

الاختصارات:	**٤**
قائمة المحتويات:	**٥**
قائمة الجداول:	**٦**
قائمة الأشكال:	**٦**
قائمة الأطر:	**٧**
قائمة المبادرات:	**٧**
الملخص التنفيذي	٨
التشخيص	٨
التوصيات	٩
الأساس المنطقي	١٢
١ - عدم المساواة في الدخل	**١٤**
البيانات والمنهجية	١٥
البيانات	١٥
المنهجية	١٥
بقي عدم المساواة في الاردن منخفضا	١٦
ولكن يبقى عدم المساواة الإقليمي مهما	٢١
الفجوة بين الريف والحضر منخفضة	٢١
عدم المساواة بين المحافظات هو أعلى بشكل ملحوظ	٢٢
سكان البادية والمخيمات هم من بين الأكثر ضعفا	٢٤
الرجال الأقل تعليما ممن هم في مقتبل العمر ويعملون ولديهم عائلات كبيرة هم الأسوأ حالا	٢٤
الجندر والحالة الاجتماعية	٢٤
التعليم	٢٥
النشاط الاقتصادي والعمر	٢٦
تكوين الأسرة	٢٦
٢ - الحصول على الخدمات	**٢٧**
تقريبا تغطية شاملة للخدمات الأساسية	٢٧
تفاوت محدود فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم	٢٩
٣ – تكافوء الفرص: الأطفال والشباب	**٣٢**
يعيش معظم الأطفال في شريحة الدخل الأفقر	٣٢
تكافؤ الفرص للأطفال والشباب	٣٢
عدم المساواة في الفرص	٣٤
الظروف التي تؤثر بتكافؤ الفرص	٣٤

٤ – عدم المساواة بين الجنسين	**٣٦**
أُحجية المساواة بين الجنسين في الأردن	٣٦
إنجازات رائعة في نتائج التنمية البشرية ...	٣٦
مشاركة إقتصادية وسياسية متدنية للمرأة خارج المنزل	٣٨
العوائق أمام مشاركة المرأة الإقتصادية	٤٠
الحوافز الاقتصادية تحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة	٤٠
أعراف التقاليد للجنسين تحد من تمثيل المرأة	٤٢
٥ – التوصيات	**٤٤**
المراجع	٤٦
الملاحق	٤٨
الملحق ١: مؤشرات عدم المساواة	٤٨
نسبة ٩٠ / ١٠	٤٨
مؤشر جيني	٤٨
عائلة مقاييس أتكينسون للتفاوت	٤٨
فئة مقاييس عدم الإنتظام العامة	٤٩
الملحق ٢: مؤشر الفرص الإنسانية	٤٩
حساب نتائج عدم المساواة في الفرص	٤٩
قائمة الجداول	
جدول ١: قياسات مختلفة للتفاوت في الدخل باستخدام مسح دخل ونفقات الاسرة لعام ٢٠١٠	١٨
جدول ٢: تقديرات جيني المختلفة	٢٠
جدول ٣: تقسيم الحضر والريف	٢١
جدول ٤: مقاييس عدم المساواة حسب المحافظة	٢٣
جدول ٥: المسافة إلى المرافق التعليمية حسب شريحة الدخل	٣٠
جدول ٦: المسافة إلى المرافق الصحية حسب شريحة الدخل	٣١
جدول ٧: مؤشر الفرص الانسانية والفرص	٣٣
جدول ٨: مؤشرات التنمية البشرية في - الأردن ودول مماثلة مختارة	٣٧
جدول ٩: مؤشرات التنمية البشرية لمعدلات (نسبة) الإناث إلى الذكور	٣٨
قائمة الأشكال	
الشكل ١: عدم المساواة في الأردن منخفض وفقا للمعايير الدولية	١٧
الشكل ٢: حصة التحويلات الاجتماعية من إجمالي الدخل حسب الشرائح	١٩
الشكل ٣: حصة سكان الحضر والريف حسب شرائح الإنفاق	٢٢
الشكل ٤: عدم المساواة الإقليمي (معامل جيني (٪))	٢٤
الشكل ٥: عدم المساواة بحسب الجندر والحالة الاجتماعية لرب الأسرة	٢٥

الشكل ٦: عدم المساواة بحسب تعليم رب الأسرة	٢٥
الشكل ٧: عدم المساواة حسب نوع النشاط والفئة العمرية لرب الأسرة	٢٦
الشكل ٨: عدم المساواة حسب تكوين الاسرة	٢٧
الشكل ٩: وصول أفضل للصرف الصحي للسكان الأكثر ثراءا	٢٨
الشكل ١٠: وصول أفضل للطرق والشوارع المنارة للسكان الأكثر ثراءا	٢٨
الشكل ١١: الوصو إلى أجهزة الكمبيوتر غير متكافئ	٢٩
الشكل ١٢: معظم الأطفال هم فقراء	٣٢
الشكل ١٣: مؤشر عدم المساواة في بلدان مختارة	٣٤
الشكل ١٤: ما يسهم بعدم تكافؤ الفرص في الأردن	٣٥
الشكل ١٥: المشاركة في سوق العمل حسب الجنس والتعليم	٣٩
الشكل ١٦: المشاركة في سوق العمل حسب الجنس وشريحة الدخل	٤٠
قائمة الأطر	
الاطار ١: منهجية مؤشر أسعار الأماكن	١٥
الاطار ٢: الفجوات في مؤشرات جيني المنشورة	٢٠
الاطار ٣: مؤشر الفرص الإنسانية	٣٢
الاطار ٤: الانخفاض في عدم المساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٦	٣٦
قائمة المبادرات	
المبادرة ١: استراتيجية التشغيل الوطنية	٤٠
المبادرة ٢: ابتكارات الأردن في الضمان الاجتماعي المشترك	٤١
المبادرة ٣: فرص عمل جديدة للمرأة	٤١
المبادرة ٤: دفتر العائلة، سجل الوصاية	٤٣

الملخص التنفيذي

حقق الاردن على مدى السنوات العشر الماضية نجاحاً في متابعة الإصلاحات الهيكلية في التعليم والصحة والخصخصة وتحرير التجارة. كما أدخلت الحكومة الأردنية أنظمة للحماية الاجتماعية وإصلاح الدعم بحيث أوجدت الظروف الملائمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية وعمل الإصلاحات الادارية والتنفيذية على الضريبة.

ومع ذلك تواجه البلاد تحديات هامة. فهناك استمرار لضعف الاقتصاد الكلي بسبب اعتماده على استيراد الطاقة وانقطاع إمدادات الغاز المصري. واتساع نطاق التوترات الإقليمية في الآونة الأخيرة إلى العراق وسوريا الذي يلقي بثقله على الاقتصاد الأردني من خلال اتساع العجز التجاري وضعف ثقة المستثمرين. وارتفاع البطالة والاعتماد على التحويلات المالية من اقتصادات الخليج هو تهديد إضافي لاستقرار الاقتصاد. وأخيرا يواجه الأردن تحديات هائلة على المدى القصير بسبب الآثار غير المباشرة للصراع السوري.

التشخيص

أظهر الأردن مقاييس منخفضة نوعا ما لمعالجة عدم المساواة بالمقارنة مع بلدان أخرى لها ناتج محلي إجمالي مماثل للفرد الواحد. ان عدم المساواة في الأردن اذا ما قيس بنسبة انفاق الفرد كما هو في مسح دخل ونفقات الاسرة يبلغ ٣٣,٧٪ عام ٢٠١٠ حسب معامل جيني. وهذا مماثل في المستوى لما هو في أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان المتقدمة في أوروبا. وهو أدنى بكثير من عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (والبالغ حوالي ٤٠٪)، وبالتالي أدنى أيضا من نسبة عدم المساواة في معظم البلدان التي هي قريبة من الأردن من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد – بلدان الدخل المتوسط المرتفع.

تأرجح عدم المساواة في الاردن في العقود الماضية بشكل كبير، ولكنه وصل لأدنى المستويات منذ عام ٢٠٠٦. وتبقى مقاييس عدم المساواة عموما متأثرة قليلا بالفجوة بين الحضر / الريف، ولكن الفروق بين المحافظات تصل الى ٨٪ من إجمالي عدم المساواة. وعدم المساواة في الدخل هو أعلى عند قياسه بالدخل أكثر منه بالاستهلاك. وأيضا التحويلات الاجتماعية تخفض مستوى عدم المساواة في الدخل عن طريق خفض مستوى عدم المساواة في الدخل بنسبة ٤ نقاط مئوية.

الرجال العاملين، الأقل تعليما والذين في مقتبل العمر ولديهم عائلات كبيرة هم الأسوأ حالا. يواجه الأردن فجوة معكوسة في عدم المساواة بين الاسر التي يعولها الذكور والأسر التي تعولها إناث: أكبر نسبة من الفئات الدنيا في توزيع الدخل هو من الأسر التي يعولها الذكور (٩٠ في المئة). ويظهر التعليم والدخل علاقة نمطية: الفئات الأفقر لديها أرباب اسر أقل تعليما.

وتتواجد الأسر الكبيرة بشكل أوسع في الشريحة ذات الدخل الأدنى: أكثر من ثلثي الأسر في الفئة الدنيا من الدخل لديها ثلاثة أطفال أو أكثر. وأكثر من نصف السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يعيشون في أفقر فئتين من الدخل. وبعبارة أخرى يعيش ٤٠٠ ألف طفل ممن أعمارهم أقل من ٥ سنوات في الأسر الموجودة في أفقر فئتين من الدخل. وتزداد الأرقام بالنسبة للأطفال الأكبر سنا، حيث حوالي ٥٠٠ ألف طفل من أعمار ٦-١٤ سنة يعيشون في أفقر شريحتين من الدخل. والوضع أفضل بالنسبة للشباب - أي الأفراد من أعمار بين ١٥ و ٢٤ سنة – ممن يرجح أكثر أن يعيشوا في الشرائح الأفضل حالا. وحقيقة أن نصف شباب المستقبل سيأتون من أفقر الفئات (أفواج الشباب من أعمار ٦- ١٤ سنة سيصلون لسن المراهقة في السنوات المقبلة)، وديناميكيات السكان التي تضيف قسما أكبر من الشباب الأضعف، هو ما يُشاهد الآن وما يلزم معالجته من قبل صانعي السياسات.

لقد حقق الأردن تغطية شاملة تقريبا وتوافرا جيدا لخدمات المياه، من دون تمييز بين أماكن الإقامة وشريحة الدخل. وتوزعت الظروف المعيشية بالتساوي تماما بين أماكن السكن وشرائح الدخل ووصلت خدمات المياه الأساسية لجميع الأسر تقريبا في الأردن. وبالمقابل يبدو أن الوصول إلى المرافق الصحية يتفاوت حسب شرائح الدخل، مع وصول أقل لشبكة الصرف الصحي والمراحيض الخاصة للفئات الموجودة في الشرائح الأشد فقرا. وعلاوة على ذلك لم يتأثر الوصول للمرافق التعليمية والطبية كثيرا بحسب شرائح الإقامة أو الدخل.

ويضاهي الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن أفضل ما لدى البلدان النامية الأخرى. وأيضا وضع المرأة الصحي والتعليمي في الأردن يقارن إيجابيا مع وضع الرجل الأردني. وهذه المساواة تناقض بشدة الأوضاع في شرق وجنوب آسيا ودول جنوب الصحراء الأفريقية. ولكن مقابل الاستثمارات في الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتي ينظر اليها كحقوق عالمية، فان النتائج في سوق العمل وفي الحياة السياسية لا تزال إلى حد كبير خاضعة للمفاضلة والاختيار الفردي ولفرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. ويظهر الأردن كأحد أقل البلدان في العالم في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ان معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل هي ثلث مشاركة الرجال في المتوسط. وأيضا الفجوة بين الجنسين في المشاركة في السوق هي أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة للنساء الأكثر ضعفا، أي ذوات التعليم المتدني أو ممن في الشريحة الأفقر. و»فجوة الحالة الاجتماعية» في المشاركة في القوى العاملة (الفرق النسبي في المشاركة في القوى العاملة بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات) كبيرة. ولكن بغض النظر عن الحالة الاجتماعية، فان المرأة الأردنية تطمح للعمل.

التوصيات

ويبقى عدم المساواة منخفضا فيما بين المناطق الجغرافية كما هو مبين في القسم ١. ليس هناك فروق جذرية في مستويات عدم المساواة بين المحافظات أو بين المناطق الحضرية والريفية[1] . لكن التحليل الأعمق لمساهمة التحويلات الاجتماعية بإجمالي الدخل يظهر أن تحويلات الحماية الاجتماعية ليست موجهة ككل لأشد الناس فقرا. ومن أجل تقليل عدم المساواة يجب تعزيز برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة بشكل صحيح، لكي تصل الى الفقراء بطريقة أكثر كفاءة. وتشمل هذه البرامج بدون حصر أدوات المساعدة الاجتماعية المجربة، أي البرامج التي تأخذ في الاعتبار الثروة قبل التحويلات لتحديد الأهلية. وبينما تكون لهذه البرامج صيغ محددة بكل بلد، فان عدد من المؤشرات تظهر في العادة مرتبطة بالفقر والاقصاء الاجتماعي، وتكوين الأسرة بما في ذلك وجود الأطفال. ويجب وضع مزيد من الإصلاحات نحو برامج الحماية الاجتماعية الموائمة للطفل.

وحقق الأردن تغطية شاملة تقريبا وتوافرا جيدا لخدمات المياه بدون تمييز بين مكان الإقامة وشريحة الدخل (انظر القسم ٢). وبالمثل توزيع الوصول للمرافق الصحية والتعليمية كان بالتساوي بين فئات الدخل. ولكن مع وجود بعض الفروق من حيث الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، قد يكون هناك بعض المسائل المتعلقة بجودة الخدمات لا يكشفها هذا التقرير نظرا لمحدودية المعلومات المدرجة في البيانات. وبالنظر الى أن الأردن يبدو لديه مقدرة شمولية للوصول لخدمات التعليم والصحة، فان المرء يجب أن يركز على جودة تقديم الخدمة المقدمة لمختلف المناطق الجغرافية وشرائح الدخل.

من ناحية أخرى فان الوصول لبعض الخدمات مثل الصرف الصحي وشبكة الطرق وإنارة الشوارع والربط (الهواتف المحمولة والإنترنت)، يبدو أنه متفاوت في التوزيع عبر شرائح الدخل. وبالتالي يجب أن تركز البرامج التي تؤكد الحصول على الخدمات والربط على مجموعة

1 - يجب أن لا يغفل المرء أن التقرير الحالي يستخدم بيانات من مسح دخل ونفقات الاسرة في عام 2012 والذي شمل بيانات عن الاسر من عام 2009. ولا يمكن تحليل تأثير أزمة 2008 باستخدام مسح دخل وانفاق الاسرة لعام 2010.

فرعية من الخدمات ليتم ايصالها وهي خدمات الصرف الصحي وخدمات النقل الجيد لمن هم غير مخدومين جيدا. وبالإضافة إلى أن خدمات الاتصال تشهد نموا – انظر مثلا انتشار الهواتف المحمولة في الهند مثلا وأثره على حدوث النمو والتنمية الاقتصادية – والتي ينبغي التأكيد على تعزيز نموها أكثر لصالح الفقراء.

ويرتفع معدل تواجد الأطفال والشباب في شريحة الدخل الدنيا، ولكن عدم تكافؤ الفرص - الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم – يبقى منخفضا (انظر القسم ٣). يعيش أكثر من نصف الأطفال في الأردن في أسر من أفقر شريحتين في توزيع الدخل. لكن عدم المساواة في الوصول إلى المدرسة، وكذلك الالتحاق بالمدارس والتحصيل المدرسي منخفض. ويبين القسم ٣ أن تفاوت الفرص للأطفال والشباب تعتمد كثيرا على تعليم رب الأسرة، وكذلك المكان الذي يأتي منه الطفل (في الحضر مقابل الريف). وبالتالي يجب على الأردن التركيز على تنفيذ برامج تهدف إلى ايصال نوعية عالية من التعليم الى المناطق النائية، والتركيز على الدروس الخصوصية للأطفال الذين لا يستطيع آباءهم مساعدتهم على أداء الواجبات المدرسية.

الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن يضاهي ما في البلدان النامية الأخرى، ولكن مشاركة المرأة في الحياة العامة محدودة جدا (انظر القسم ٤). الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن يقارن إيجابيا مع وضع الرجل الأردني. ولكن، بالمقارنة مع الاستثمارات في الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية، والتي ينظر لها باعتبارها حقوقا عالمية، فان النتائج في سوق العمل وفي الحياة السياسية تبقى إلى حد كبير نتيجة للتفضيل والاختيار الفردي وفرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. ويظهر الأردن احد أدنى المعدلات العالمية لمشاركة المرأة في القوى العاملة. ومما يثير القلق أيضا حقيقة أن الفجوة بين الجنسين قد ساءت منذ عام ٢٠٠٦ كما لوحظ من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٤).

وفي ضوء هذا التقرير ينبغي تناول ثلاث نقاط حسب الأولوية: (١) توفير برامج شبكات الأمان التي تستهدف الفقراء، (٢) توفير الحوافز لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، و (٣) توفير إطار عمل لشمول منتظم للنساء في الصعيد السياسي والحياة اليومية.

أولا، يجب تعزيز شبكات الأمان المستهدفة للفقراء. يبدو أن الأردن ينفق جزءا كبيرا من ميزانيته للرعاية الاجتماعية على برامج لا تستهدف على وجه التحديد الفقراء، ويجب أن يركز على برامج المساعدة الاجتماعية لمساعدة الفقراء بالنهوض بأنفسهم للخروج من مأزق الفقر. وتشمل هذه البرامج برامج الوسائل المجربة، والتي تشمل تدخلات بوسائل بديلة مجربة. وفي مثل هذه الحالات، يتم تحديد أهلية البرنامج على أساس خصائص السكن والاسرة: تكوين الأسرة بما فيه عدد الأطفال وتوزيعهم وخصائص رب الأسرة (تعليمه، ووضع نشاطه، وعمره)، وخصائص الزوج والسكن وملكية الأصول.

ثانيا، يلزم وضع حوافز اقتصادية لزيادة المشاركة في القوى العاملة. ان الدور المتقلص للقطاع العام المُراعي للأسرة في سوق العمل الأردني ساهم بقوة في زيادة عدم المساواة بين الجنسين، وفي أوقات الانكماش الاقتصادي يحتاج القطاع الخاص ليكون منظما بطريقة تقدم نفس المزايا التي كان القطاع العام يقدمها سابقا من أجل النجاح في جذب النساء. إضافة إلى أننا رأينا أن المرأة المتزوجة كانت فرص مشاركتها أقل بكثير في سوق العمل، وذلك لأن معظمهمن لديهن عبء رعاية الأطفال: وكلفة وتوافر بدائل الرعاية النهارية هي عنصر مهم في قرار مشاركتها في القوى العاملة. ويجب وضع خيارات الرعاية النهارية المناسبة في الصدارة. وأخيرا، حتى عندما تعمل النساء، فإنهن غالبا يواجهن عدم المساواة في مكان العمل. ويجب أن تسير استراتيجيات جذب المرأة للعمل جنبا إلى جنب مع سياسات تشجيع النساء على العمل.

ثالثا، الأعراف التقليدية للجنسين تحد من تمثيل المرأة. ان تصورات دور المرأة في المنزل، والتعليم والتوظيف والسياسات هي بوضوح تصورات أكثر تقليدية من المعدل العالمي. ان طبيعة الأعراف الجندرية والإطر القانونية وهيكلية الاقتصاد الأردني تؤثر بقوة في حوافز وأفضلية وفرص وقدرة المرأة على المشاركة في العمل، بما في ذلك ودون حصر قوانين الوصاية التي تقيد حركة المرأة وخياراتها المهنية. وقد قام الأردن بتجربة عدد قليل من البرامج لزيادة تمثيل المرأة، ولكنها كانت بعيدة كل البعد عن تغطية جميع الموضوعات التي يلزم معالجتها.

الأساس المنطقي

يكاد يكون من المستحيل ايجاد بلد واحد حاليا أو في أي وقت من التاريخ يتمتع فيه جميع المواطنين بالمساواة الكاملة. والأردن ليس استثناءا. وهذا يدفعنا للسؤال لماذا يقلق أي شخص من عدم المساواة إذا كانت هذه حقيقة من حقائق الحياة. هناك ثلاثة أسباب قاهرة لهذا القلق من عدم المساواة. في البداية هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات التي تدعم الرأي القائل بأن عدم تكافؤ الفرص يسهم بجزء كبير من عدم المساواة في النتائج التنموية داخل البلدان وفيما بينها. فالأردني المولود لأبوين غنيين ومتعلمين يكون متميز عن الأردني المولود لآبوين فقيرين وغير متعلمين. ثانيا، يكون للمستويات الكبيرة من عدم المساواة تأثيرات سلبية كبيرة على رفاهية الإنسان والمجتمع، وخاصة إذا ارتبطت عدم المساواة أو فُهم أنها تترافق مع الفساد. وأخيرا وليس آخرا من المسلّم به على نحو متزايد أن المجتمعات التي بها مساواة أكثر تنمو أسرع من المجتمعات غير المتكافئة، مما ينافي وجهة النظر طويلة الأمد بأنه مع الصبر ستكون ثمار التنمية ضئيلة في نهاية المطاف. وبالتالي فان القلق من عدم المساواة له ما يبرره على أسس أخلاقية وتنموية.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية تابع الأردن بنجاح الإصلاحات الهيكلية في التعليم والصحة والخصخصة وتحرير التجارة. بالإضافة لذلك، أدخلت الحكومة الأردنية نظم الحماية الاجتماعية وإصلاح الدعم وخلق الظروف الملائمة لشراكات القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والإصلاحات الضريبية بما في ذلك إدارة الضريبة وانفاذها.

ومع هذا تواجه البلاد تحديات هامة. يستمر الضعف في الاقتصاد الكلي بسبب الاعتماد على استيراد الطاقة وانقطاع إمدادات الغاز من مصر. بالإضافة الى التوترات الإقليمية وتوسع نطاقها في الآونة الأخيرة إلى العراق وسوريا والتي تلقي بثقلها على الاقتصاد الأردني من خلال اتساع العجز التجاري وضعف ثقة المستثمرين. وارتفاع البطالة والاعتماد على التحويلات المالية من اقتصادات الخليج هو تهديد إضافي للاستقرار الاقتصادي. وأخيرا، يواجه الأردن تحديات هائلة على المدى القصير بسبب الآثار غير المباشرة للأزمة السورية: فقد أجبر تدهور الوضع الأمني والإنساني في سوريا مئات الآلاف من السوريين إلى الفرار والبحث عن ملجأ في الدول المجاورة، وعانى الأردن بشكل خاص من هذا التدفق للسكان. وشهدت المحافظات الشمالية والوسطى من اربد والمفرق والزرقاء أكبر تدفق للاجئين بالنسبة لمجموع السكان، مما أدى لزيادة الطلب على الخدمات العامة: التعليم والصحة والصرف الصحي والكهرباء، الخ.

والغرض من هذه الدراسة هو تقديم فهم أفضل لعدم المساواة في الأردن بأبعاده المختلفة. تم ذلك من خلال النظر أولا في عدم المساواة في الدخل ومحاولة فصل البعد الشمولي والمكاني للتفاوت عن طريق وضع الأردن في سياقه الإقليمي وبالخوض في البنية المعقدة للتفاوت المكاني. ويكشف هذا الجزء من الدراسة بعض ملامح عدم المساواة في جميع أنحاء المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين المحافظات (القسم ١). ثم تم استكمال الصورة حول عدم المساواة في الدخل عن طريق تقدير عدم المساواة غير النقدي والنظر أساسا في عدم المساواة من ناحية ملكية الأصول والحصول على الخدمات (القسم ٢). وعدم المساواة في الثروة والحصول على الخدمات والذي يؤدي الى عدم المساواة في الفرص، الأمر الذي يؤكد أهمية التحليل المعمق لعدم تكافوء الفرص التي يواجهها الأطفال (القسم ٣) والنساء (القسم ٤). وتركز هذه الأقسام على التعليم والصحة والمشاركة في سوق العمل والاقصاء الاجتماعي. وبالفهم الأفضل لطبيعة عدم المساواة فان الجزء الأخير من الدراسة يقدم بعض المؤشرات الأولية على السياسات التي يمكن أن تكون فعالة للحد من عدم المساواة (القسم ٥).

وظاهرة عدم المساواة هي ظاهرة متعددة الأبعاد، وسينظر هذا التقرير للعديد من أبعادها: عدم المساواة في الدخل، وتفاوت الحصول على الخدمات، وعدم المساواة في الفرص. ان دراسات الاقتصاد الكلي التي تتناول عدم المساواة الاقتصادية أو توزيع الدخل في الأردن قليلة. وركزت الدراسات المبكرة على قياسات عدم المساواة الاقتصادية الشاملة في الأردن، متجاهلة تحليل المجموعات إقليميا أو اجتماعيا وديموغرافيا (عساف، ١٩٧٩، صمادي وآخرون، ١٩٩٠). وهناك المزيد من الدراسات الحديثة باستخدام بيانات دقيقة تحلل مصادر الدخل للنظر في بواعث عدم المساواة (آدمز، ١٩٩٨)، والعوامل المؤثرة في توزيع الدخل (الخرابشة، ٢٠٠١)، والتحقيق في عدم المساواة الإقليمي (شحاتيت، ٢٠٠٦). إضافة إلى أن بعض الدراسات حول عدم المساواة قد تناولت اختلال التوازن بين الجنسين

الرجل والمرأة ودور الأعراف (المعايير) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاه الجندر (البنك الدولي، ٢٠١٣، أسعد وآخرون، ٢٠١٢).

أولا، تم استخدام ثلاثة قياسات لعدم المساواة في الدخل: الدخل والاستهلاك والثروة. وبينما يشير الباحثون لعدم المساواة في الدخل عند قياس عدم المساواة النقدي فانه لا يوجد اتفاق في دراسات عدم المساواة على أن "الدخل" يجب أن يكون هو الدخل المتعارف عليه على الإطلاق، مع أن عدم المساواة في الدخل باستخدام مصطلح الدخل هو المقياس الأكثر شيوعا في الاستعمال، وذلك يرجع أساسا الى أن البيانات الموجودة فيه هي الأكثر شمولا. لكن لغرض قياس مدى تأثير عدم المساواة على المجتمع ربما يكون هو أقل المقاييس الثلاثة اهمية. ان عدم المساواة في الاستهلاك أيضا رغم صعوبة قياسه، يقدم بديلا أفضل عن الرعاية الاجتماعية، ذلك لأن مستوى معيشة الناس يعتمد على كمية السلع والخدمات التي تستهلك، وليس عدد الدنانير الأردنية التي تكون في حزمة أجورهم. ويعتقد أيضا أن الاستهلاك يقلل من المنفعة الحدية، بمعنى أن الشخص الأفقر سيقدر الوحدة الإضافية من الاستهلاك أكثر من تقدير شخص آخر أكثر ثراءا. والثروة هي أيضا مقياس مهم لأنها يمكن أن تكون موروثة، بعكس الدخل. فعند زيادة عدم المساواة في الثروة، فان عامل الميلاد على سبيل المثال يصبح محددا متزايد الأهمية لمستويات المعيشة.

وبينما يقدم هذا التقرير عدم المساواة النقدي باستخدام كل من الدخل والاستهلاك، فإنه يركز على الأخير فقط[2]. كثير من الناس يعتقدون بأنه يجب النظر الى الاستهلاك أو الانفاق بدلا من الدخل باعتباره المؤشر الحقيقي على مستوى المعيشة (ميلانوفيتش، ٢٠٠٧). ان عدم المساواة في الاستهلاك، رغم صعوبة قياسه، يقدم بديلا أفضل من الرعاية الاجتماعية. وذلك لأن مستوى معيشة الناس يعتمد على كمية السلع والخدمات التي يستهلكونها، وليس عدد الدنانير الأردنية في حزمة أجورهم. والصعوبة باستخدام الدخل السنوي لقياس عدم المساواة هي أنه إذا كان شخص يمر بدورة حياة مسار للدخل (بمعنى دخل لمدة عام)، فان لقطة (مشهد) من الدخل السنوي يشير لتفاوت أكبر مما هو موجود فعلا في الواقع مقارنة مع الدخل الدائم. إضافة إلى أن الناس قد يمرون بالعديد من التغييرات الانتقالية في الدخل قد تجعل توزيع الدخل السنوي يشير لتفاوت أعلى مما هو موجود فعلا (فيشر وآخرون، ٢٠١٢). ولذلك اقترح الاقتصاديون بأن الاستهلاك عند وجوده وقياسه بدقة قد يكون مؤشرا أكثر ملاءمة على الدخل الدائم. ان عدم المساواة بالدخل قد يتم قياسه باستخدام مجموعة من المؤشرات التقليدية: معامل جيني واتكينسون، ونسب الأعشار، ومؤشرات التوزيع غير المنتظم العامة.

ثانيا، ننظر للتفاوت في الحصول على الخدمات. وبقياس عدم المساواة في الدخل، نركز فقط على جانب الطلب من المشكلة: فكيف تكون الأسر غير متكافئة عندما يتعلق الأمر بكمية الأموال التي يمكنها انفاقها كل شهر؟ ومع ذلك فالأسر ذات الدخل المتماثل - وبالتالي "متكافئة" اقتصاديا - يمكن أن تواجه جوانب أخرى غير متشابهة بتاتا. فقد تعيش في قرية ريفية وتكون قادرا على الدفع للتعليم الثانوي، ولكن ليس هناك أية منشأة تعليمية. وقد تعيش في الأحياء الفقيرة وتكون قادر على الدفع للكهرباء، ولكن البلدية لا توصل الخدمات للاسكانات غير القانونية خارج حدودها الإدارية. وبالتالي فان قياس الحصول على الخدمات يقارب قيود عدم المساواة المفروضه من جانب الامداد.

ثالثا، نحن نركز على عدم المساواة في الفرص. باستخدام مؤشر الفرص الإنسانية، نحاول قياس كيف أن الظروف الشخصية - مثل مكان الولادة والجندر وخصائص رب الأسرة وتكوين الأسرة، الخ – تؤثر في احتمال وصول الطفل إلى الخدمات الضرورية للنجاح في الحياة (التعليم في الوقت المناسب، توافر المياه أو الصرف الصحي، وغيرها). وباستخدام عدم المساواة في الفرص يمكننا أن نحسب كيف أن عدم المساواة في الفرص لنقل مثلاً للفتاة التي نشأت في أسرة مُعالة من احد الوالدين في الريف الاردني من أم غير متعلمة مقارنة مع صبي نشأ في أسرة حضرية كلا والديه متعلمين فوق التعليم الثانوي.

وأخيرا، فإننا نخوض في عدم المساواة بين الجنسين. ان عدم المساواة بين الجنسين ينظر له من زاويتين: (١) عدم المساواة في الفرص المتاحة للفتاة - الحصول على التعليم والصحة، و (٢) عدم المساواة في النتائج لها كامرأة - مشاركتها خارجيا في سوق العمل ومشاركتها في المجتمع المدني، الخ. وحددنا العوائق الرئيسية التي تواجه النساء عند رغبتهن في المشاركة في المجتمع، والنظر بما تم عمله لتقليل عدم المساواة بين الجنسين.

2 - لن نأخذ الثروة بسبب مسائل المنهجية ومحددات البيانات.

والبيانات المستخدمة في هذا التقرير تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية. أولا، يتم البحث في عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الفرص باستخدام البيانات الخام من أحدث جولات مسح دخل ونفقات الأسرة لسنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠١٠. ثانيا، تستمد معظم تقديرات النتائج الصحية من دراسات تستخدم مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠١٢. وأخيرا، تم أخذ بيانات المقارنات الدولية من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

١ - عدم المساواة في الدخل

هناك اهتمام متزايد في أدبيات الاقتصاد بدراسة توزيع الدخل لتبرير أو تقييم الأداء والسياسات الاقتصادية. ولفهم ما تبدو عليه ضروف الحياة في بلد ما، لا يكفي معرفة نصيب الفرد من الدخل أو النسبة المئوية من الفقراء، وذلك لأن نوعية الحياة في البلد تعتمد أيضا على كيفية توزيع الدخل. وفي معالجة عدم المساواة الاقتصادي الإقليمي في الأردن، يفترض هذا القسم أن الدخل هو مقياس مباشر لرفاه الفرد والأسرة. وللمقارنات الدولية ومقارنة الفترات الزمنية، يستخدم هذا القسم القيم الحقيقية لإنفاق الفرد. وللمقارنة داخل البلد، يتم تعديل القيم الحقيقية حسب التغيرات في تكاليف المعيشة بين المحافظات باستخدام منهجية مؤشر الأسعار المكانية. ولحساب الإنفاق الفردي المعدل يتم تقسيم الإنفاق الحقيقي على عدد أفراد الأسرة، ومن ثم تقسيمه على مؤشر الأسعار المكاني المناسب (انظر الإطار ١ للحصول على وصف المنهجية).

لماذا عدم المساواة أمر مهم؟ هو مهم في الغالب لأن المستويات العالية من عدم المساواة يمكن أن تعيق النمو في المستقبل، وبالتالي تعيق تقليص الفقر. ان اخفاق القروض ومخاطر السوق هما أسباب لعدم المساواة. فالمعيقات لقروض الفقراء تميل لأن تكون منتجات إستثمار ذات فائدة هامشية عالية مع الأخذ بعين الإعتبار رأس المال القليل الذي يملكونه، بالإضافة الى عدم قدرتهم على استغلال فرص الاستثمار. ويمكن للتفاوت المرتفع في الدخل أيضا أن يدفع للصراع الاجتماعي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي ويعيق الإصلاحات المعززة للكفاءة التي تتطلب تعاونا وثقة. وعدم المساواة المرتفع بالتالي هو ضربة مزدوجة لآفاق الحد من الفقر: فهو ينطوي على نمو أقل وهو يعني أن النمو هو أقل فائدة للفقراء. إن الإقصاء الاجتماعي والتمييز والقيود المفروضة على الهجرة، ومعيقات التنمية البشرية وعدم الحصول على التمويل والتأمين، والفساد والتأثير المتفاوت للإجراءات العامة كلها مصادر لعدم المساواة التي تحد من آفاق النهوض الاقتصادي بين قطاعات معينة من السكان، وبالتالي استدامة الفقر في المستقبل.

وتشير الأبحاث الحديثة لأهمية وجود بعض عدم المساواة في المناطق الجغرافية والمحظوظة أساسا. ان العيش في منطقة محظوظة جيدا سيعني في بعض الأحيان أن الأسرة الفقيرة يمكنها الافلات من الفقر في نهاية المطاف بينما اسرة مماثلة تعيش في منطقة فقيرة يمكن أن تشهد ركود أو حتى تتراجع بالمطلق. مثل مصائد الفقر هذه هي واحدة من أسباب أن بعض المناطق الفقيرة في الغالب تشهد نموا أقل من المتوسط وتبقى بالتالي فقيرة. وتنبع عدم المساواة أيضا من عدم المساواة في تنمية الموارد البشرية. وبزيادة العائدات على التعليم، فان تحرير أسواق العمل يزيد من الحوافز للعمل واكتساب المهارات. لكن الناس الذين لديهم تعليم ضئيل نسبيا وأصول قليلة أو وصول منخفض للحصول على القروض هم أقل قدرة على الاستجابة لهذه الحوافز. والحرمان الذي يواجهونه في هذه المجالات يعني بأنهم في وضع أقل جودة للاستفادة من الفرص التي تطلقها الإصلاحات الموجهة نحو السوق.

وتم تنظيم بقية هذا القسم على النحو التالي. أولا، تم مناقشة البيانات والمنهجية. ثانيا، تم مقارنة تقديرات عدم المساواة في الأردن مع قيم عدم المساواة لبلدان مماثلة في أنحاء العالم وعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثالثا، تم تحليل الفجوة بين الريف والحضر والتحقيق في عدم المساواة في جميع محافظات الأردن الاثني عشر، والنظر في تقارب أو تباعد متوسط الإنفاق للمحافظة بين الحضر والريف. ثم يركز هذا القسم على عدم المساواة في المناطق الأكثر فقرا في الأردن لفهم طبيعة عدم المساواة بين الفقراء وكيف أن عدم المساواة المنخفض يمكن أن يترافق مع الفقر المرتفع. وأخيرا يركز النقاش حول عدم المساواة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ورب الأسرة.

البيانات والمنهجية

البيانات

يتناول هذا القسم البيانات الخام التي قدمها مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠. تقوم دائرة الإحصاءات العامة بهذا المسح، حيث يتم اجراء المسح الأسري كل بضع سنوات ويغطي عينة من حوالي ١٣،٠٠٠ أسرة ويجمع الاستهلاك مرة واحدة لكل ربع سنة. ويستند تصميم عينة مسوحات عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ على التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤. ويشمل إطار العينة ١٧٣٥ منطقة عينات موزعة بين المناطق الحضرية (١٣٢٤ وحدة) والمناطق الريفية (٤١١ وحدة). والعينة هي عشوائية طبقية متعددة المراحل مكونة من ١٣،٠٠٠ أسرة وممثلة على المستوى الوطني والمحافظات. والعينة الرئيسية طبقية بحيث تكون المناطق الحضرية والريفية هي طبقات مستقلة ذاتيا. وتم تقسيم كل طبقة (حضر أو ريف) لطبقات داخلية (محافظات). وتم اختيار وحدات المعاينة الأولية بشكل منتظم باستخدام فواصل عينات وبداية عشوائية. وباستخدام الخرائط تم تقسيم هذه المناطق أيضا الى مناطق فرعية بشكل قطع كل قطعة اختيرت عشوائيا من كل منطقة. تم اعتبار معظم الأسئلة المشتركة بين المسحين قابلة للمقارنة لأغراض حساب مجاميع النفقات.

الاطار ١: منهجية مؤشر أسعار المكاني

يقيس مؤشر أسعار المكاني فروق السعر بين الأقاليم، وفي الحالة الأردنية بين المحافظات، ويعدل المؤشر استهلاك كل اسرة حسب المتوسط الوطني للتأكد بأن الفروق في كلفة المعيشة في كل محافظة يتم أخذه بالحسبان. وهذه المنهجية مماثلة لفروق القوة الشرائية التي تحسب الفروق في الأسعار في مختلف أنحاء البلاد.

ولنفرض أن فردين أحدهما لديه ٢٠٠ دينار في عمان والآخر لديه ١٥٠ دينار في البلقاء، ولنفرض أن سلة السلع تكلف ١٠٠ دينار في المتوسط في الاردن، فهي تكلف ١١٠ في عمان وتكلف ٩٠ دينار في البلقاء. فيكون اذن الثمن أعلى للحصول عليها في عمان مما هو في البلد ككل، بينما المواطن في البلقاء سيشتري نفس السلة الأساسية بنقود أقل[3].

بدون تعديل السعر مع مؤشر أسعار المكاني فان الدخل لكلا الفردين سيكون ٢٠٠ دينار و١٥٠ دينار. واذا استخدمنا معامل تعديل السعر فان الفرد في عمان لديه الآن ٢٠٠دينار*١١٠/١٠٠= ١٨١، والفرد في البلقاء لديه ١٥٠دينار*٩٠/١٠٠= ١٦٧. الفروق ليست شاسعه وعدم المساواة هو أقل.

المصدر لمؤشر أسعار المكاني: http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=٤٨٩٣

واقتصرت عينة الأسر المستخدمة في هذا التحليل على الأسر التي توفرت عنها معلومات الإنفاق في جميع الزيارات الأربع. وبذلك أصبح الرقم الإجمالي لعدد الأسر ١٠٩٦١ في عام ٢٠٠٨، و١١٢٢٣ في عام ٢٠١٠. وهذا للتأكد بأن البيانات حول أنماط الإنفاق هي أقرب إلى الواقع قدر الإمكان: مع أربع مشاهدات تغطي موسمية النفقات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفقات غير المتوقعة (المرض، الزواج، الخ) قد تمت تسويتها وأخذ متوسطاتها.

والتشخيص والتوصيات المستخلصة في هذا التقرير تعكس بالتالي الوضع في الأردن كما في عام ٢٠٠٩. كانت أحدث البيانات المتاحة لهذا التحليل من مسح دخل وانفاق الاسرة لعام ٢٠١٠، والتي جمعت معلومات من الاسر الاردنية طوال عام ٢٠٠٩. وبالتالي يجب الحذر عند قراءة التشخيص والتوصيات الواردة بهذا التقرير لأن الوضع منذ عام ٢٠٠٩ قد تغير خاصة مع تدفق اللاجئين من الدول المجاورة.

المنهجية

يستخدم هذا القسم لقياس تفاوت الدخل مجموعة واسعة من مقاييس وفئات عدم المساواة. فهو يعرض في البداية معامل جيني، وهو مقياس عدم المساواة الأكثر شيوعا. وأيضا يقدم عددا من الطرق البديلة، لأنها توفر وسيلة لتطوير فهم أكثر دقة لتوزيع الدخل. ومقاييس عدم المساواة في الدخل مثل النسب العشيرية، ومؤشر عدم الانتظام العام ومؤشر أتكينسون الذي يوفر القدرة على دراسة الآثار المترتبة على عدم المساواة في مناطق مختلفة من أطياف الدخل،

3 - استخدمت نفس منهجية مؤشرات أسعار الأماكن من قبل دائرة الاحصاءات العامة لحساب الفقر رسميا وتقديرات الضُعف (التعرض) للجداول الأخيرة من البيانات المعالجة حتى الآن، أي 2008 و2010.

ويمكن من عمل تقديرات كمية أكثر وضوحا لتفاوتات مختلفة نوعيا.

وظل معامل جيني هو الطريقة الأكثر شيوعا لقياس عدم المساواة في الدخل في الأدبيات الاقتصادية. يقيس معامل **جيني عدم المساواة بين قيم التوزيع التكراري (مثل مستويات الدخل).** فمعامل جيني صفر يعبر عن حالة المساواة الكاملة، حيث كل القيم هي نفسها عندما يكون الجميع لديه نفس الدخل. وعندما تكون قيمة معامل جيني واحد فذلك يعبر عن أقصى حالات عدم المساواة – حيث مثلا يكون شخص واحد فقط لديه كل الدخل أو الاستهلاك، والباقين ليس لديهم شيء.

ويسمح مؤشر أتكينسون (Atkinson) بقياس حساسية التفاوت لعدم المساواة في أجزاء مختلفة من توزيع الدخل. وهذا أمر هام لمؤشر أتكينسون، الذي اهتم بعدم قدرة إطار جيني على إعطاء الأجـزاء المختلفة من أطياف الدخل أوزانـا متفاوتة. وقد أشار أتكينسون في نصه المؤثر "اقتصاديات عدم المساواة" بأن عدم المساواة "لا يمكن بشكل عام أن يقاس دون إدخال الأحكام الاجتماعية حيث ان المقاييس الأخرى مثل معامل جيني ليست محض "إحصائية" إنما تجسد أحكاما ضمنية حول الوزن الذي يترافق بعدم المساواة في نقاط مختلفة على مقياس الدخل". ولذلك فان مقياس أتكينسون يتضمن معالم حساسية (٤)؛ والتي يمكن أن تتراوح بين صفر (٠) (ويعني أن الباحث غير مهتم بطبيعة توزيع الدخل)، إلى ما لا نهاية (حيث يكون الباحث مهتم فقط بحالة الدخل لأدنى المجموعات دخلا). ويدافع أتكينسون بأن هذا المؤشر كان طريقة لإدماج مفهوم راولز (Rawls) للعدالة الاجتماعية في قياس عدم المساواة في الدخل.

مؤشر عدم الانتظام العام (General Entropy) مماثل لمؤشر أتكينسون والذي يصنف بشكل أصح كعائلة من مقاييس عدم المساواة في الدخل. وهو يشتمل أيضا على معالم الحساسية (α) التي تختلف في الوزن نظرا للتفاوت في أجزاء مختلفة من أطياف الدخل. وفي العادة يتم استخدام أربعة مقاييس من مؤشر عدم الانتظام العام: وهي GE-١، GE٠، GE١ وGE٢. ومعلم α (معلم الحساسية، -١، ٠، ١ أو ٢) يمثل من خلال GEα والذي يبين حساسية التفاوت في الجزء العلوي من توزيع الدخل. وفي المجال النظري قيم GE هي ٠ إلى ما لا نهاية، حيث تكون القيمة (٠) هي حالة التوزيع المتساوي، وأكبر من (٠) تمثل مستويات متزايدة من عدم المساواة.

أيضاً، خاصية مفيدة أخرى لمقياس GE هي أنه قابل للتحليل، بمعنى أنه يمكن تقسيمه إلى أجزاء (أي مجموعات فرعية من السكان). وهذا يتيح تحليل التأثير بين – وداخل أو ضمن – منطقة التأثير. وقد استخدم مؤشر GE لحد كبير في الأدبيات حول التأثيرات الصحية للتفاوت في الدخل. والأدبيات حول قياس عدم المساواة في الدخل أيضا تشمل مقياسين مرتبطين ارتباطا وثيقا بمؤشر GE، وبشكل أكثر تحديدا، فان متوسط سجل الانحراف لقياس الدخل يعادل وظيفيا مؤشر GE٠ ومقياس عدم الانتظام العام لـ (Theil) وهو يعادل مؤشر GE٢.

بقي عدم المساواة في الاردن منخفضا

يظهر الأردن مقاييس تفاوت منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع بلدان أخرى مماثلة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. عدم المساواة في الأردن حسب مقياس نصيب الفرد من الإنفاق بناءً على مسح دخل ونفقات الاسرة بلغ باستخدام معامل جيني ٣٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٠[4]. وهذا مماثل في المستوى لما هو في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فهو أدنى بكثير من عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (والذي هو حوالي ٤٠)، وهو بالمثل أيضا أدنى من عدم المساواة في معظم البلدان القريبة من الأردن في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – أي دول الدخل المتوسط الأعلى، مثل كولومبيا وجنوب أفريقيا وتايلاند في عام ٢٠١٠ – حصة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقاسة بحسب تعادل القوة الشرائية) تقارب مستوى الدخل في الأردن – والتي كان لديها تفاوت أعلى حيث كان معامل جيني لكولومبيا ٥٤ ٪، وجنوب أفريقيا ٦٥ ٪ وتايلاند ٣٩ ٪[5].

4 - يقاس التفاوت باستخدام انفاق الفرد الحقيقي وبدون التعديل حسب فروق الأسعار المكانية .

5 - المعرفـة عـن توزيع الدخـل تعتمد عادة على الاسـتنباط من مسـوحات الانفاق والدخل. ومسوحات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأردن ليست قابلة للمقارنة بشكل دقيق بالنظر الى أن بعض البلدان تقيس التفاوت بالدخل بينما تقيس اخرى التفاوت في الاستهلاك/ الانفاق. بينما لا تبلغ المقارنات درجة الكمال فانه يجدر تلخيص القياسـات المختلفة التي تم نشرها حتى الآن.

الشكل 1: عدم المساواة في الأردن منخفض وفقا للمعايير الدولية

1.1 عدم المساواة في بلدان مختارة

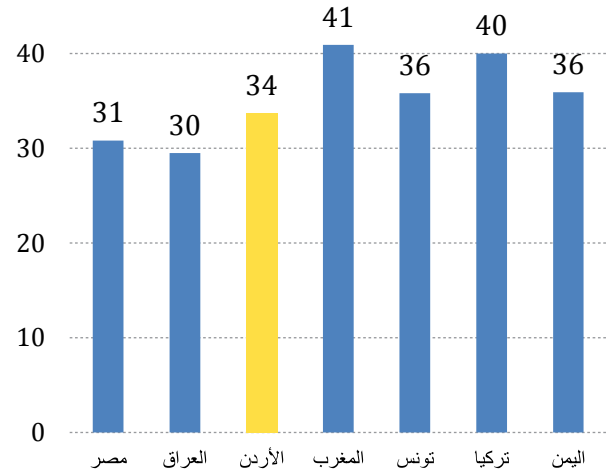

2.1 عدم المساواة في الأردن

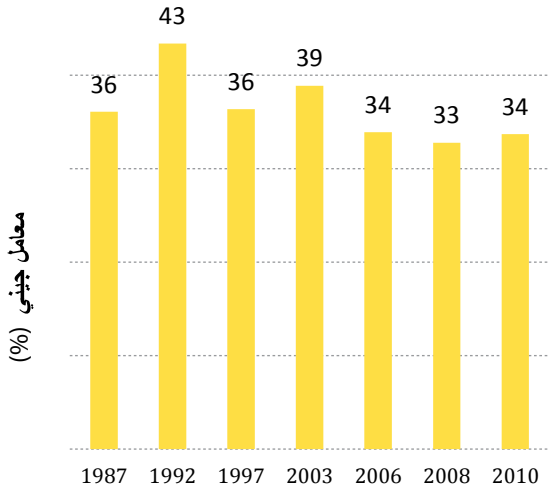

ملاحظة: مصر (2008) والعراق (2012) والأردن (2010) والمغرب (2007) وتونس (2010) وتركيا (2011) واليمن (2005).

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي (2014).

يظهر الأردن قياسات تفاوت قابلة للمقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقارن الأردن ايجابيا مع الدول العربية الأخرى التي يتوافر بيانات عنها (انظر الشكل ١). وتتميز دول المنطقة بتفاوت منخفض نسبيا من خلال قيم معامل جيني حيث تراوحت بين حوالي ٣٠ و٤١ بالمئة، وعدم المساواة في الأردن هو في أدنى جزء من التوزيع، وأعلى فقط من العراق (قيمة جيني ٣٠٪) ومصر (قيمة جيني ٣١٪)، وتبقى مستويات عدم المساواة أقل بكثير من تونس واليمن (قيمة جيني ٣٦٪) والمغرب (قيمة جيني ٤٠٪).

وهو أيضاً أقل بكثير من تركيا، التي لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ١٨٩٧٦ دولار في عام ٢٠١٣ وأقل معدل فقر هو ٣ في المئة[6] . رغم أننا لا يمكننا التأكد من التصنيف نظرا لاختلاف مفاهيم الرفاهية ومنهجيات المسح، وعدم وجود دليل أن مستوى عدم المساواة في الأردن هو أعلى منه في بلدان أخرى في المنطقة.

6 - مؤشرات التنمية العالمية، باستخدام تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وخط الفقر الوطني لعام 2012.

جدول 1: قياسات مختلفة للتفاوت في الدخل باستخدام مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010

P يمثل العشر	إنفاق الفرد[7]		دخل الفرد [8]			
			إجمالي المتاح		قبل التحويلات الاجتماعية	
	بدون معامل	معامل المكان	بدون معامل	معامل المكان	بدون معامل	معامل المكان
P90/P10	4.2	4.1	5.2	5.1	7	7
P90/P50	2.2	2.2	2.4	2.4	2.4	2.4
P10/P50	0.5	0.5	0.5	0.5	0.3	0.3
P75/P25	2.1	2.1	2.4	2.4	2.5	2.6
جيني	33.7	32.9	41.1	40.3	45.1	44.4
اتكنسون	16.8	27.5	24.8	24.2	31.9	31.1
GE0	18.4	17.5	28.6	27.7	38.4	37.3
GE1/Theil	20.5	19.1	38.7	37.0	47.9	46.0

ملاحظة: ان معاملات الانكماش المكانية هي مؤشرات الأسعار المكانية المقلصة للنفقات والدخل لتجعل كل محافظة قابلة للمقارنة مع متوسط مستوى المعيشة في البلاد (انظر الإطار 1).

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

تأرجح عدم المساواة في الأردن على مدى العقود الماضية، ولكن بقي في مستويات منخفضة منذ عام ٢٠٠٦. تحسن مؤشر عدم المساواة في الأردن قليلا في الآونة الأخيرة، من خلال مؤشر معامل جيني والذي كان أقل من ٣٤ في المئة في آخر ٣ جولات حسب بيانات مسح دخل ونفقات الاسرة المتاحة للاعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠). لكن الانخفاض في عدم المساواة لم يكن أمرا سهلا، مع تقديرات زادت عن ٣٦٪ في الفترة من ١٩٨٧ و٢٠٠٣ والتي شهدت فيها مستويات عدم المساواة بعض الارتفاع في التسعينات وبدايات الألفية الجديدة، حيث ارتفع معامل جيني فوق ٤٣ في المئة في عام ١٩٩٢ و٣٩ في المئة في عام ٢٠٠٣ (انظر الشكل ٢). بينما لا تسمح لنا البيانات باستخلاص أي استنتاجات حول تأثير الأزمة السورية - أحدث جولة من البيانات المتاحة هي من مسح دخل وانفاق الاسرة لعام ٢٠١٠- ويمكننا أن نرى من الشكل ٢ بأنه منذ عام ٢٠٠٣ بقي مستوى عدم المساواة في الأردن مرن جدا مع هبوط وارتفاع الاقتصاد في المنطقة.

7 - الاستهلاك هو الانفاق على كافة السلع والخدمات للاستهلاك الجاري بما فيه الكحول والتبغ..

8 - اجـمالي الدخل المتاح هو المال المتأتي من العمل والاسـتثمار وتحويلات الحكومة وتحويلات مـا بين أعضاء الاسرة من المال. والدخل قبل التحويلات الاجتماعية هو مجموع الدخل المتاح ناقص تحويلات الحكومة.

الشكل 2: حصة التحويلات الاجتماعية من إجمالي الدخل حسب الشرائح

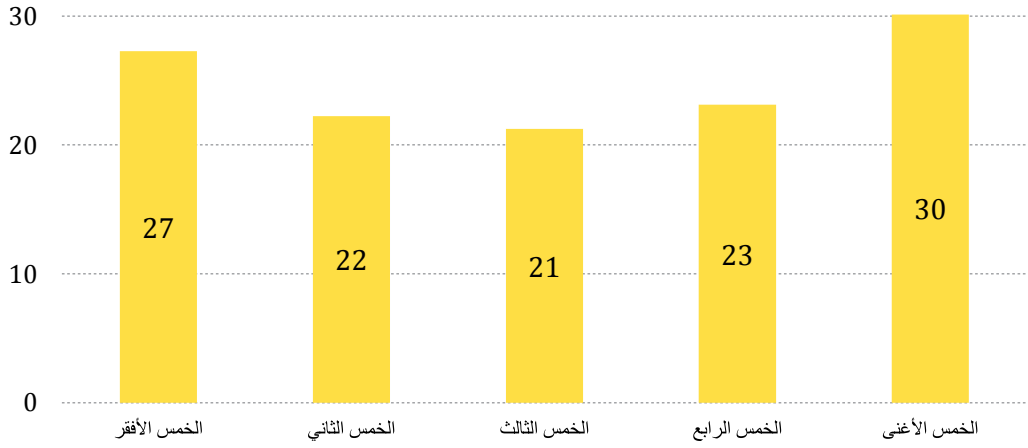

ملاحظة: يتم الحصول على حصة التحويلات الاجتماعية من إجمالي الدخل من خلال تقسيم مقدار الدخل الوارد من التحويلات الاجتماعية على مجموع الدخل الوارد للأسرة.

المصدر: مسح دخل وانفاق الاسرة لعام 2010.

مؤشر عدم المساواة يكون أعلى عند قياسه باستخدام الدخل من قياسه باستخدام الاستهلاك. وتبقى النتيجة صحيحة سواءً استخدم المرء قياسات النسب العشرية أو معامل جيني أو تصنيف عدم الانتظام العام أو مؤشر أتكينسون[9] . ولغرض قياس مدى تأثير عدم المساواة في الأردن، وتقديم استنتاجات قوية يقدم الجدول ١ نتائج تفصيلية للتفاوت على أساس الإنفاق والدخل قبل وبعد عمليات التحويلات النقدية، مع الأخذ وبدون الأخذ بفروق الأسعار المكانية. وكما هو متوقع فان عدم المساواة في الدخل باستخدام إجمالي الدخل المتاح ومقياس جيني هو أعلى بـ ٧ نقاط مئوية من عدم المساواة مقاسا بالإنفاق. وهذا يتفق مع معظم البحوث الحديثة، مما يدل على أن عدم المساواة في الاستهلاك هو أقل من عدم المساواة في الدخل (هيثكوت وآخرون، ٢٠١٠). ويرجع ذلك بشكل خاص إلى حقيقة أن العشر الأعلى يكسب نسبيا أكثر مما يمكنه أن ينفق في المتوسط: نسبة P١٠/P٩٠ والتي تكون أكبر بكثير عند قياسها بالدخل بدلا من قياسها بالانفاق والتي تقدر بـ ٥ مقابل ٤ في المئة، وهذا يعني أن الشخص في العشر الأعلى يكسب ٥ مرات أكثر من الشخص في العشر الأدنى، بينما الشخص في العشر الأعلى ينفق ٤ مرات أكثر من الشخص في العشر الأدنى.

إضافة الى ذلك فإن التحويلات الاجتماعية تحد من عدم المساواة في الدخل بخفض مؤشر عدم المساواة في الدخل بنسبة ٤ نقاط مئوية. بينما يكون عدم المساواة في الدخل مقاسا بإجمالي الدخل المتاح حوالي ٤٠٪، فإنه سيكون حوالي ٤٥٪ بدون التحويلات الاجتماعية. وهكذا تُخفض برامج الحماية الاجتماعية عدم المساواة بنسبة ٥ نقاط مئوية أو ١٠ في المئة. والتحويلات الاجتماعية لها تأثير قليل على الجزء المتوسط العلوي من توزيع الدخل (نسب P٧٥/P٢٥ و P٥٠/P٩٠ إلى حد كبير تبقى دون تغيير)، ولكن هذه التحويلات لها تأثير كبير على عدم المساواة بين الأجزاء المتطرفة للتوزيع: تقفز نسبة P٥٠/P٩٠ من ٥ إلى ٧ في المئة في غياب التحويلات الحكومية، وهذا يعني أن الأسر الغنية ستكسب ٧ مرات أكثر من الأسرة الفقيرة قبل التحويلات. لكن تحويلات الحماية الاجتماعية لا تكون بشكل كامل مستهدفة للأفقر (انظر الشكل ٢). فالشرائح الدنيا والعلوية تتلقى تقريبا نفس الحصة من إجمالي دخلها من تحويلات الحماية الاجتماعية. ونظرا للفرق في نصيب الفرد من الدخل بين هاتين الشريحتين المتقابلتين، فهذا يعني أن الشريحة الأغنى تتلقى نقودا حوالي ١٠ مرات أكثر من الرعاية الاجتماعية للفرد الواحد من الشريحة الأفقر. ولا تسمح البيانات بتقسيم الحماية الاجتماعية حسب فئة التحويلات الاجتماعية، خاصة بين المساعدة الاجتماعية (الموجهة للفقراء) والضمان الاجتماعي (غير الموجه ويشمل في معظمه معاشات تقاعد).

9 - انظر النقاش في القسم 1 حول قياسات مؤشر جيني وعدم الانتظام العام وتصنيف اتكنسون للتفاوت.

وبالنظر إلى أن أعلى شريحة لديها حصة أكبر بكثير من المتقاعدين من الشرائح الأخرى، حيث يمكننا أن نفترض أن الحصة الأكبر - والمبلغ – الأكبر من الأموال المحولة إلى الشريحة الأغنى يزيد إلى حد كبير من خلال تحويلات المعاشات (التقاعد).

الاطار ٢: الفجوات في مؤشرات جيني المنشورة

وبينما يتم نشر جميع تقديرات عدم المساواة في الأردن من خلال قواعد بيانات مسح دخل وانفاق الاسرة، فان قياسات عدم المساواة قد تختلف جذريا من نشر الى نشر. والتناقضات بين مؤشرات جيني المنشورة تنبع من خيارات للمنهجية: (١) اختيار مقياس الرفاه، (٢) اختيار منهجية لتجميع الدخل أو الاستهلاك، (٣) وهل ستأخذ البيانات بالحسبان اختلافات الأسعار المكانية أم لا.

أولا، استخدام بيانات الدخل بدلا من بيانات الإنفاق سيؤدي لتقديرات مختلفة جدا للتفاوت. فالأسر ذات الدخل الأعلى تميل لتكون أنماط إنفاقها أقل من ثرواتها الفعلية، وهذا يخفض تقديرات عدم المساواة على أساس الإنفاق. ثانيا، ان اختيار سلع لابقاءها في اجمالي الدخل أو اجمالي الانفاق يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مختلفة. وبينما تستخدم بعض المنشورات قياسات الإنفاق الاجمالي التي تشمل الكحول والتبغ، فان دائرة الاحصاءات العامة تنشر مؤشرات جيني باستثناء الكحول والتبغ. ثالثا، ان مؤشرات الأسعار المكانية تعدل مؤشرات الثروة بحيث تكون كلها منسوبة لمستويات متوسط السعر في البلاد. وبالتالي، من خلال بناءها يكون لها تأثير مقاربة وتخفض معظم قياسات عدم المساواة.المصدر: شحاتيت (٢٠٠٦)، دائرة الإحصاءات العامة، والبنك الدولي (٢٠١٤).

وكما هو متوقع، فان عدم المساواة الذي يقاس مع معامل الانكماش المكاني (deflator) يكون دوما أقل من المقاس بدونه. كما ذكر سابقا في الإطار ١، فان مؤشرات الأسعار المكانية تقيس الفرق في الأسعار بين المحافظات وتعدلها. وبتركيبته فان الدخل والاستهلاك يتقاربان، وعدم المساواة على الأرجح ينخفض. وفي جميع الحالات الثلاث: فان الإنفاق والدخل المتاح، والدخل بدون التحويلات الاجتماعية، ومعامل جيني ينخفض بنسبة نقطة مئوية واحدة. فعلى سبيل المثال، تنخفض قيمة جيني المقاسة من خلال حصة انفاق الفرد من ٣٣،٧ الى ٣٢،٩ بالمئة. وبالمقابل لا يكون لمؤشرات الأسعار المكانية تأثير على النسب العشيرية، لأن مقياس الثروة لكل من الأسر الغنية والفقيرة، يتم تعديله بنفس المعامل ذاته لجميع الذين يعيشون في نفس المحافظة.

جدول 2: تقديرات جيني المختلفة

المصدر	القياس المستخدم	جيني
هذا التقرير	انفاق الفرد، مؤشرات الأسعار المكانية، مسح نفقات ودخل الأسرة 2010	32.9
مؤشرات التنمية الدولية (البنك الدولي، 2014)	انفاق الفرد، مسح نفقات ودخل الأسرة 2010	33.7
دائرة الاحصاءات العامة الأردنية	انفاق الفرد، بدون انفاق الكحول والتبغ، مسح نفقات ودخل الأسرة 2010	XX
شحاتيت (2006)	انفاق الفرد، مسح نفقات ودخل الأسرة 2002	39.6

ولكن يبقى عدم المساواة الإقليمي مهما

الفجوة بين الريف والحضر منخفضة

للوهلة الاولى، تبدو الفجوة بين الحضر والريف في الأردن محدودة. إن معدل انفاق الفرد في المناطق الحضرية هو أعلى بـ ٢٧٪ من متوسط الدخل في المناطق الريفية (انظر الجدول ٢). ونتيجة لذلك فإن لسكان الحضر حصة أكبر قليلا من إجمالي الإنفاق في البلاد من حصتهم كسكان وهي ٨٥,٧ في المئة مقابل ٨٢,٦ في المئة. أي أن عدم المساواة في المناطق الحضرية هو أكبر منه في المناطق الريفية: ٣٣,٦٪ مقابل ٢٧٪. وباستخدام القياس البديل للتفاوت – وبالتحديد عدم الانتظام العام GE٠ وGE١ أو مؤشر ثيل - يظهر أنماطا مماثلة: عدم المساواة هو أعلى بكثير في المناطق الحضرية مما هو عليه في المناطق الريفية، وخاصة عند إعطاء مزيد من الوزن للجزء الأدنى من التوزيع (GE٠).[10] وهذا يتفق مع الأدلة الدولية حول عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية حيث يكون سكان المناطق الحضرية لديهم مستويات أعلى من عدم المساواة أكثر مما هو بين الأسر الريفية.

الجدول 3: تقسيم الحضر والريف

	حضر	ريف	المملكة
متوسط (المعياري) لإنفاق الفرد	1.04	0.82	1.0
حصة السكان (%)	82.6	17.4	100
حصة مجموع الاستهلاك (%)	85.7	14.3	100
عدم المساواة (جيني)	33.6	27.0	32.8
عدم المساواة (GE0)	18.2	12.0	17.5
عدم المساواة (GE1 – Theil Index)	20.2	12.5	19.4
بين المكونين (GE0)	-	-	0.4

المصدر: مسح دخل وانفاق الاسرة لعام 2010.

10 - انظـر النقـاش في القســم 1 حول مــؤشر جيني، مقاييــس عدم الانتظام العــام وتصنيف أتكينسون للتفاوت.

تساهم الفجوة بين الحضر والريف أيضا بشكل ضعيف بقيمة عدم المساواة الكلية. ان عدم المساواة غالبا يتم تحليله بحسب مجموعات السكان لتقييم المساهمة في اجمالي عدم المساواة داخل وبين المجموعات، على سبيل المثال داخل وبين الأفراد في المناطق الحضرية والريفية، ولأن معامل جيني لا يمكن أن يتم تحليله الى عدم المساواة "داخل" و "بين" المجموعات فإنه ينم التركيز على مؤشرات عدم الانتظام العام القابل للتحليل. ويبين الجدول ٢ أن من أصل قيمة معامل GE٠ (لكل الاردن) ١٧,٥٪، فإن ٠,٤ نقطة (أو حوالي ٢,١٪) تُفسر من خلال الفرق في متوسط الإنفاق بين المناطق الحضرية والريفية، والذي هو منخفض جدا. وكذلك يبين الشكل ٢

عدم المساواة بين المحافظات هو أعلى بشكل ملحوظ

عمان هي أكثر المحافظات تفاوتا مع معامل جيني ٣٦,٨٪. وربما يفسر ذلك بالنسبة الكبيرة من سكان المناطق الحضرية (٩٤ في المئة)، والتي لديها مستويات مختلفة من التعليم والمهارات والأصول، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من عدم المساواة. وتتبعها المحافظات التي بها متوسط دخل أعلى: البلقاء والكرك واربد والزرقاء ومادبا وبها مستويات أعلى من نصيب الفرد من الإنفاق ومستويات أعلى من عدم المساواة تزيد عن ٢٧ في المئة. والمحافظات التي لديها متوسط دخل منخفض - معان والمفرق وعجلون والعقبة والطفيلة – مثلت أيضا مستويات منخفضة من عدم المساواة، بين ٢٣ و٢٧ في المئة.

الشكل 3: حصة سكان الحضر والريف حسب شرائح الإنفاق

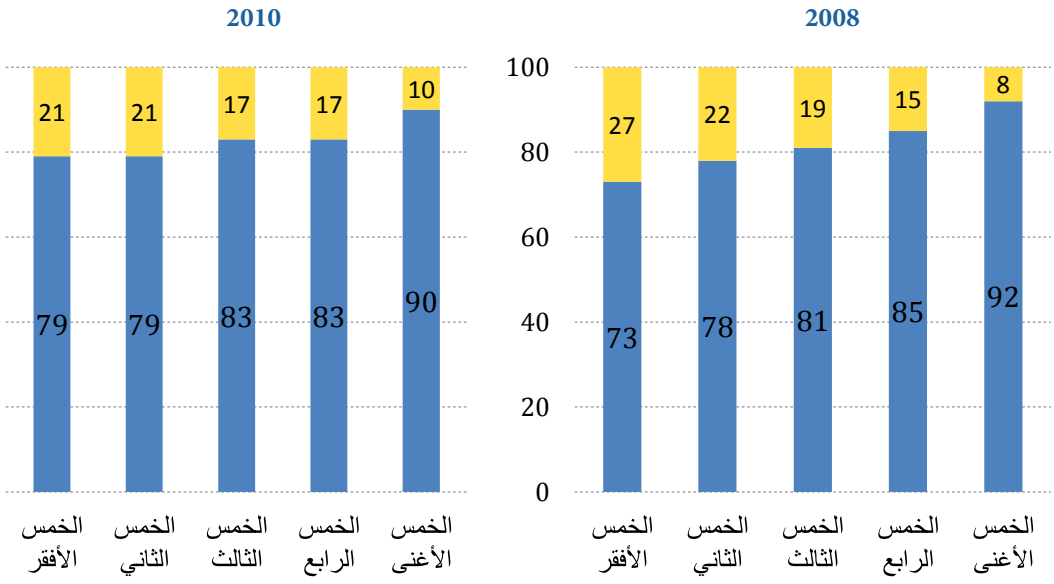

ملاحظة: تقلص إنفاق الفرد بفعل مؤشرات الأسعار المكانية.

المصدر: مسح دخل وانفاق الأسرة لعامي 2008، و2010.

بأن نصيب الأسر في المناطق الحضرية والريفية هو متجانس تماما عبر الشرائح الخمس لتوزيع الإنفاق حيث كان في العام ٢٠١٠ حوالي ١٧٪ من السكان في المناطق الريفية، وكان ٢١٪ من الشريحتين الأدنى يعيشون في المناطق الريفية، و١٠٪ من الشريحة العليا يعيشون في الريف. وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، فان توزيع الدخل بين المناطق الحضرية والريفية أصبح أكثر تساويا حيث كان في عام ٢٠٠٨ ٢٧٪ من الشريحة الدنيا و٨ ٪ من الشريحة العليا يعيشون في المناطق الريفية والتي تظهر فروقا أوسع من العام ٢٠١٠.

والاستثناء الوحيد لهذه الصورة هو محافظة جرش، حيث متوسط الدخل مرتفع نسبيا، وعدم المساواة هو أدنى من معدل البلاد عند ٢٢,٤ في المئة. والنتائج والترتيب ليست حساسة لاختيار مقياس عدم المساواة، أي معامل جيني أو ثيل أو GE٠ (انظر الجدول ٤). وتتوافق هذه النتائج مع التصنيف الوارد من دائرة الاحصاءات العامة (٢٠١٣) باستخدام شرائح الثروة التي تم عملها في مسح السكان والصحة الأسرية عام ٢٠١٢.

جدول 4: مقاييس عدم المساواة حسب المحافظة

	متوسط (المعياري) لنفقات الفرد	حصة السكان (%)	حصة مجموع الاستهلاك (%)	عدم المساواة (جيني)	عدم المساواة (GE0)	عدم المساواة (GE1)
المملكة	1.00	100.00	100.00	31.83	16.46	18.12
عمان	1.21	38.52	46.58	36.80	21.81	23.49
البلقاء	0.87	6.70	5.83	31.62	16.19	17.24
الكرك	0.98	3.86	3.80	29.65	14.63	14.64
اربد	0.87	17.99	15.63	27.62	12.39	13.30
الزرقاء	0.91	14.92	13.60	27.35	12.35	13.00
مادبا	0.86	2.53	2.18	27.17	11.72	12.64
العقبة	0.83	2.23	1.86	25.16	10.92	11.50
معان	0.71	1.91	1.35	26.26	11.59	11.24
المفرق	0.76	4.67	3.56	25.58	11.07	11.21
عجلون	0.73	2.42	1.76	25.32	10.30	10.60
الطفيلة	0.79	1.36	1.08	23.56	8.81	8.98
جرش	0.96	2.89	2.77	22.44	8.30	8.86

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة 2010.

عدم المساواة بين المحافظات هو أعلى بشكل ملحوظ من عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية. مرة أخرى لأن معامل جيني لا يمكنه تحليله الى تفاوت "داخل" و"بين" المجموعات فإننا نركز على مؤشرات تصنيف عدم الانتظام العام. ويبين الجدول ٤ بأن مجموع معامل (كل الأردن) GE٠ البالغ ١٧,٥ في المئة، فإن ١,٥ نقطة (أو حوالي ٨,٦ في المئة) يتم تفسيرها من خلال الفرق في متوسط الإنفاق بين المحافظات. وهذا هو أكبر بكثير من اسهام التقسيم الحضري / الريفي في عدم المساواة الكلي، والذي كان حوالي ٢ في المئة. وهذه النتائج متوافقة مع شحاتيت (٢٠٠٦) الذي يرى أن عدم المساواة الإقليمي شكل جزءا كبيرا من عدم المساواة الكلي في الأردن.

لا توجد علاقة خاصة بين مستويات عدم المساواة في المحافظات ومعدلات التحضر: فالمحافظات الأكثر تحضرا لا تظهر تقديرات لقيم جيني أعلى بكثير. ومع ذلك، يبدو أن هناك ارتباط ضعيف بين مستويات الدخل ومعامل جيني: فالمحافظات ذات الدخل المرتفع للفرد عادة تظهر مستويات أعلى من عدم المساواة: عمان والكرك لديها أعلى متوسط دخل للفرد وأكبر تقديرات جيني، في حين أن عجلون والطفيلة لديها أقل نصيب للفرد من الدخل وقياسات تفاوت (غير مبينة).

الشكل 4: عدم المساواة الإقليمي (معامل جيني (%))

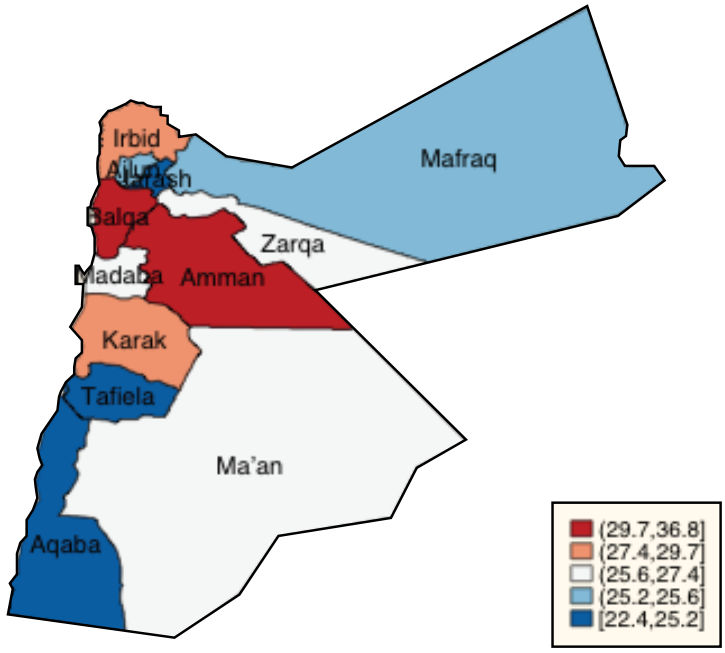

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

سكان البادية والمخيمات هم من بين الأكثر ضعفا

بينما كلا الطرفين هم فقراء بشكل غير متناسب، فان سكان المخيمات يواجهون أوضاعا مختلفة جدا فيما يتعلق بعدم المساواة. لسوء الحظ فإن أيا من مسوحات دخل وانفاق الاسرة لا تنظر في عدم المساواة المكاني داخل مجتمعات البادية و/ أو المخيمات. ومع ذلك فان المسح الأخير للصحة والسكان (٢٠١٢) يقسم إحصاءاته عبر سكان البادية والمخيمات. وكلا المجموعتين ممثلتين بشكل غير متناسب بين الشرائح الأدنى من توزيع الدخل حيث يقع سبعة من بين كل عشرة من سكان البادية أو المخيم في أدنى شريحتين من توزيع الثروة. أما فيما بينهم فان سكان البادية هم أقل تفاوت من سكان غير البادية، ولكن سكان المخيمات هم متفاوتون تماما كما يتفاوت السكان المقيمين خارج المخيمات.

الرجال الأقــل تعليما ممن هم في مقتبل العمر ويعملون ولديهم عائلات كبيرة هم الأسوأ حالا

الجندر والحالة الاجتماعية

هناك فجوة تفاوت عكسية بين الأسر التي يرأسها رجال والتي ترأسها نساء (انظر الشكل ١,٥). الشرائح الدنيا من توزيع الدخل لديها النسبة الأكبر من الأسر التي يرأسها الذكور (٩٠ في المئة). بالمقابل تظهر الشرائح الأغنى نسباً أكبر من الأسر التي ترأسها إناث: ١٣ و٢٣ ٪ على التوالي للشريحة الرابعة والعليا. وهذه الفجوة العكسية في عدم المساواة يمكن تفسيرها من حقيقة أن الأسر الأغنى لديها نسبة أكبر من أفراد الأسرة الأكبر سناً، وهذا يرتبط بنسبة أعلى من الأرامل. ويظهر الشكل ٢,٥ بأن الشريحة العليا لديها ٢,٥ ضعف من عدد الأرامل الذكور والاناث أكثر من الشريحة الدنيا.

الشكل 5: عدم المساواة بحسب الجندر والحالة الاجتماعية لرب الأسرة

1.5 حسب الجندر

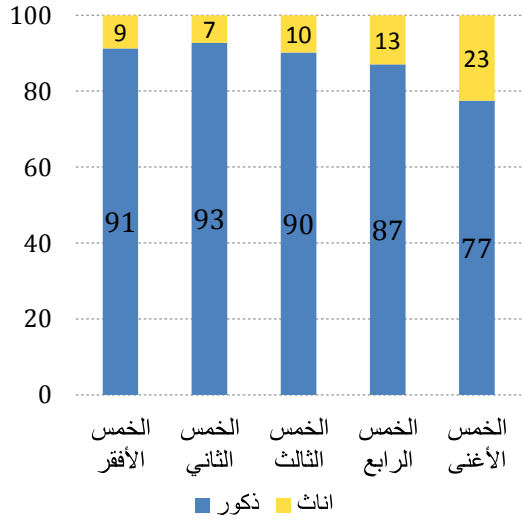

2.5 حسب الحالة الاجتماعية

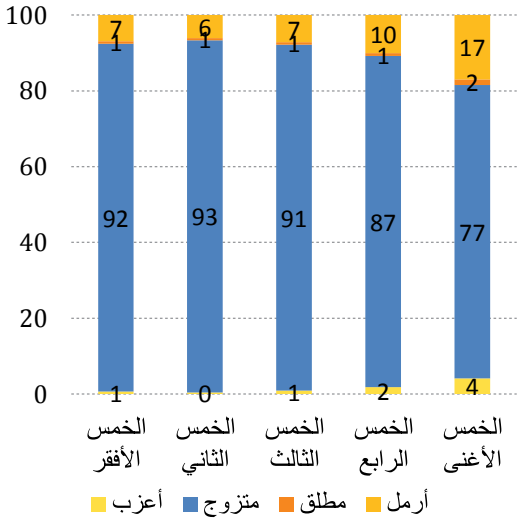

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

التعليم

التعليم والدخل يظهران العلاقة النموذجية: الشرائح الأفقر فيها أرباب اسر أقل تعليما (انظر الشكل ٦). ٨٠٪ من أرباب الأسر في الشريحة الأفقر ممن أكملوا الدراسة الابتدائية. وهذا هو تقريبا ضعف المعدل في فئة الدخل الأعلى (٤٨٪). وبشكل خاص فان أرباب الأسر المتعلمين أي الأشخاص الحاصلين على الدرجة فوق الثانوية متواجدين أكثر في الشريحة ذات الدخل الأعلى، حيث ٣٨٪ من أرباب الأسر لديهم نوعا من الشهادات الجامعية. وهذا يقارب ٥ أضعاف ما هو في أدنى شريحة دخل. وبينما يستحيل استخلاص أي صلة سببية بين التعليم والدخل، فان الشكل ٦ يبين بوضوح أن التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم المساواة في الدخل.

الشكل 6: عدم المساواة بحسب تعليم رب الأسرة

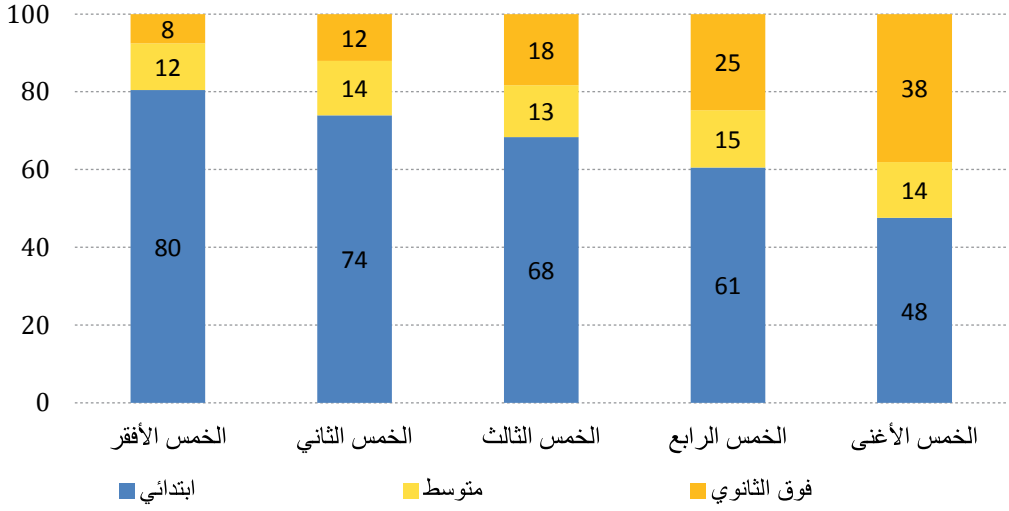

المصدر: مسح دخل وانفاق الاسرة لعام 2010.

النشاط الاقتصادي والعمر

ان أرباب الأسر في مقتبل العمر الداخلين في سوق العمل متواجدين بشكل غير متناسب في الجزء الأدنى من توزيع الدخل (انظر الشكل ٧). يشارك ٧١٪ من أرباب الأسر في الشريحة الدنيا في سوق العمل، حيث ٦١٪ يعملون و١٠٪ يبحثون عن عمل. بالمقابل أكثر من نصف شريحة الدخل العليا هم خارج القوى العاملة (٥٦٪). لكن التطور في العلاقة بيم النشاط الإقتصادي والعمر ليس خطيا، حيث تشمل شريحتي الدخل الثانية والثالثة نسبة أكبر من أرباب الأسر العاملين في سوق العمل (٧٦ و٧١٪ على التوالي). وبالمثل سجلت فئات الدخل العليا أكبر نسبة من أرباب الأسر اللذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عام بحوالي الثلث. وبالمقارنة، فان هذه النسبة تنخفض لأقل من ١٠٪ لشريحتي الدخل الدنيا. وتشير هذه النتائج إلى أن الطبقة الوسطى هي الأكثر انخراطا في الأنشطة الاقتصادية، بينما الطبقة العليا لديها نسبة كبيرة من المتقاعدين.

تكوين الأسرة

الأسر الأكبر حجما متواجدة أكثر في الشريحة الدنيا من الدخل (انظر الشكل ٨). أكثر من ثلثي الأسر في الشريحة ذات الدخل الأدنى لديها ثلاثة أطفال أو أكثر. وهناك انحدار حاد في عدد الأطفال في شرائح الدخل، حيث ينخفض العدد مع الانتقال الى شرائح الدخل المرتفعة الدخل. وتنخفض حصة دخل الأسرة التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال بنسبة ١٥٪ وصولا الى ٨٪ في الشريحة العليا. وهذه الشريحة الأخيرة في الواقع تتكون أساسا من أسر ليس لديها أطفال (أكثر من الثلثين)، وهذا يتطابق مع حقيقة أن هناك نسبة كبيرة من الأسر لديها متقاعدين، ممن ليس لديهم أي أطفال لرعايتهم. وكما أن جميع أرباب الأسر تقريبا كانوا متزوجين، كان جميع أرباب الأسر تقريبا لديهم اثنين على الأقل من البالغين لرعاية أطفالهم، وبالتالي فإنه تمييز بسيط بحسب عدد الأطفال فقط، وليس بحسب عدد البالغين.

الشكل 7: عدم المساواة حسب نوع النشاط والفئة العمرية لرب الأسرة

1،7 حسب النشاط

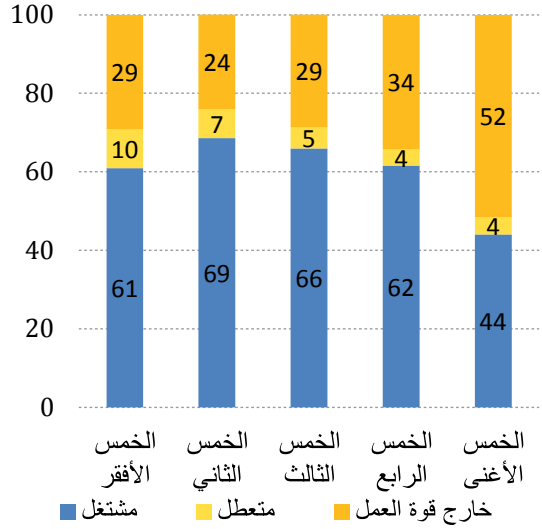

2،7 حسب الفئة العمرية

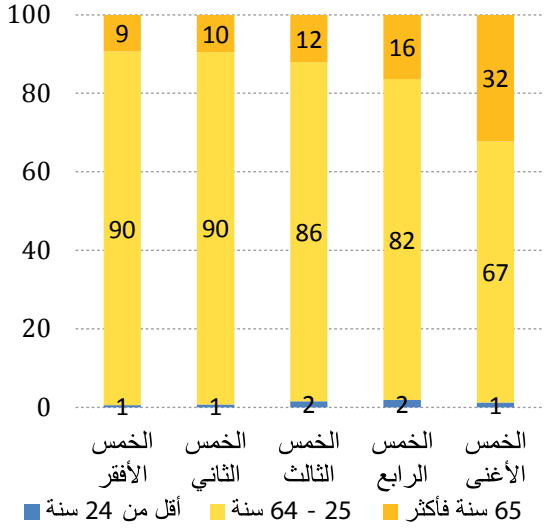

المصدر: مسح دخل وانفاق الاسرة لعام 2010.

الشكل 8: عدم المساواة حسب تكوين الاسرة

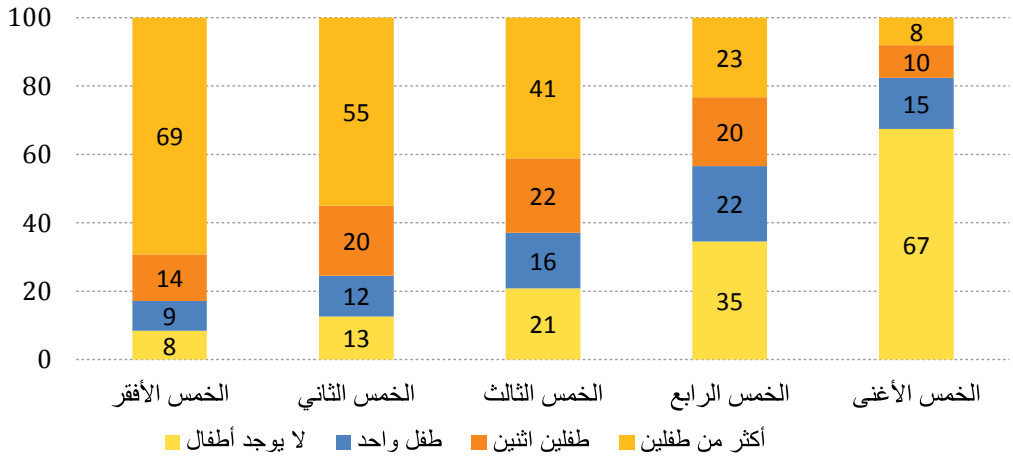

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

٢ - الحصول على الخدمات

ان الوصول للسلع والخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والتعليم الأساسي والخدمات الصحية والحد الأدنى من التغذية وحقوق المواطنة هو خطوة مهمة نحو العدالة والإنصاف. إن توسيع فرص الحصول على هذه السلع والخدمات بقي لفترة طويلة قضية مركزية في تحليل التنمية الاقتصادية وفي نقاشات السياسة العامة، بما فيها مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية. إن فرصة الشعب لمتابعة الحياة التي يختارها تنطوي على فرصة الحصول على السلع والخدمات الرئيسية، والتي تشكل استثمارات رأس المال البشري التي تعمل على توسيع قدرات وخيارات كل فرد. وغالبا ما يتم تضمين هدف توفير الحصول الشامل على جميع السلع والخدمات الأساسية في خطط التنمية الوطنية، والدساتير الوطنية، والاتفاقيات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تقريبا تغطية شاملة للخدمات الأساسية

حقق الأردن تغطية شاملة تقريبا وتوافرا جيدا لخدمات المياه بدون تمييز بين مكان الإقامة وشريحة الدخل. الوصول إلى مصدر محسن للمياه هو شامل في الأردن: ٩٦٪ من السكان مرتبطين بشبكة المياه العامة، و٩٠٪ من الاسر تقر بأن لديها توافر اسبوعي للمياه، بغض النظر عن مكان الإقامة أو شريحة الدخل[11].

وعلاوة على ذلك فان خصائص الظروف المعيشية موزعة بالتساوي تماما عبر أماكن السكن وشرائح الدخل. تشير بيانات مسح السكان والصحة الأسرية أن جميع الأسر تقريبا في الأردن لديها غرفة منفصلة تستخدم كمطبخ (٩٩٪) وحمام منفصل (٩٩٪). اضافة إلى أن جميع الأسر تقريبا تستخدم الغاز الطبيعي لأغراض الطهي بغض النظر عن مكان الإقامة، والكهرباء تصل إلى جميع المساكن.

وبالمقابل، يختلف الوصول إلى مرافق الصرف الصحي عبر شرائح الدخل مع وصول أقل الى شبكة الصرف الصحي لمن هم في الشريحة الأفقر (انظر الشكل ٩). أما الحصول على المياه الآمنه والصرف الصحي هي من أفضل محددات الصحة، وربما تعزز عدم المساواة في الدخل، حيث قد تواجه الأسر الأفقر نتائج صحية أسوأ من العائلات الأفضل حالا. والفرق في الحصول على الصرف الصحي يرجع بشكل كبير الى الفرق بين سكان الحضر والريف: بينما هناك ٢٪ فقط من سكان الريف و٧٠٪ من سكان المناطق الحضرية متصلون بنظام الصرف الصحي. والفرق هو أقل اقناعا عند النظر للوصول إلى المراحيض، حيث يتشابه بذلك سكان المناطق الحضرية والريفية.

11 - مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

الشكل 9: وصول أفضل للصرف الصحي للسكان الأكثر ثراءا

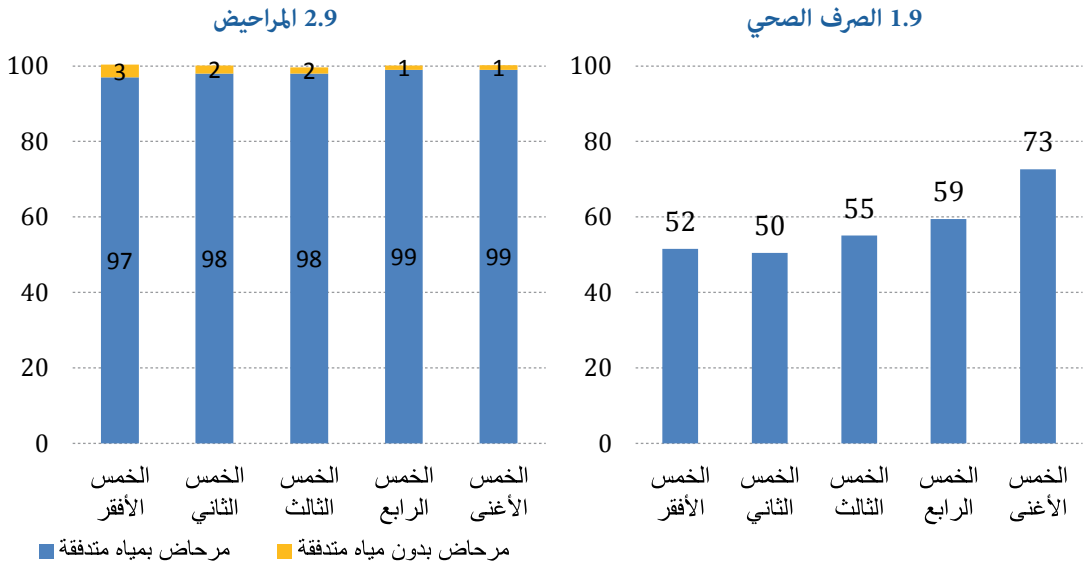

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

وكذلك الوصول إلى الطرق (انظر الشكل ١٠). ان الاسر في الشريحة الأفقر دخلا هم الأقل وصولا لخدمة الطرق المضاءة جزئيا أو كليا: فنصف الأسر فقط في الشريحة الدنيا لديهم وصولا لطرق مضاءة بالكامل مقابل ٧١٪ من الاسر في الشريحة العليا. ونفس الفرق بالنسبة للطرق المعبدة، حيث أن أكثر من ثلث الشريحة الدنيا تخدمهم طرق غير معبدة أو سيئة التعبيد بدون أرصفة. بالمقابل ثلثي الأسر في الشريحة العليا لديهم وصولا إلى طرق ممهدة مع الأرصفة.

الشكل 10: وصول أفضل للطرق والشوارع المنارة للسكان الأكثر ثراءا

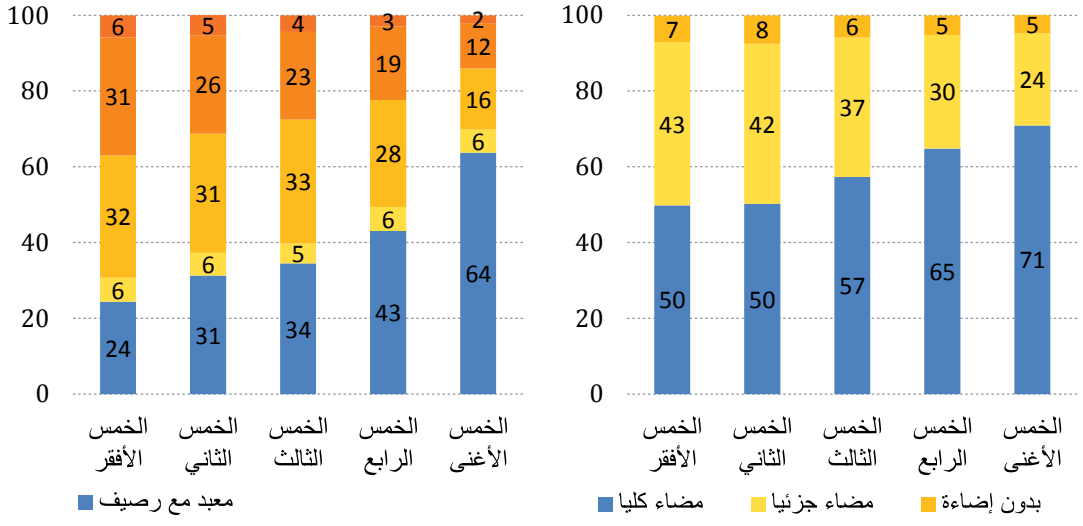

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

وأيضا أجهزة الإتصال والتواصل منتشرة في الأردن فحوالي ٩٩٪ من الأسر لديها جهاز تلفزيون، و٩٣٪ لديها جهاز لاقط، و٩٨٪ يمتلكون هاتفا محمولا (مسح دخل ونفقات الاسرة لعام ٢٠١٠). لكن عدم المساواة في الحصول على الخدمات يمكن أن يظهر بالنظر الى الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت: ٢٧٪ فقط من اسر الشريحة الأفقر تملك جهاز كمبيوتر، و٢٪ لديها اتصال منزلي بالإنترنت. وهذا يتناقض بحدة مع الشريحة الأغنى، حيث ٧١٪ من الأسر لديها جهاز كمبيوتر و٤٣٪ لديهم إنترنت. ويمكن ملاحظة فروق مماثلة بين المناطق الحضرية والريفية (انظر الشكل ١١).

تفاوت محدود فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم

وبالمثل، فإن المسافة للمرافق التعليمية والطبية لا تتأثر كثيرا بمكان الإقامة أو شريحة الدخل. يبين الجدول ٤ أنه بغض النظر عن ثروة الأسرة فان ٧٨٪ من السكان يعيشون بمسافة أقل من ٢ كم من روضة أطفال و٨٧٪ يبعدون أقل من ٢ كم من مدرسة أساسية عامة، ويعيش ٨٠٪ ضمن مسافة ٢ كم من مدرسة حكومية ثانوية. وبالمثل، فان الإقامة سواءاً في المناطق الحضرية أو الريفية لها تأثير بسيط في عدم المساواة في الوصول إلى المرافق التعليمية. والاستثناء الوحيد هو في الوصول إلى رياض الأطفال، والتي تبقى محدودة في المناطق الريفية: وبينما ٨٦٪ من سكان المناطق الحضرية يقعون على مسافة اقل من ٢ كم من روضة أطفال، فان ٤٦٪ فقط من الأسر الريفية لها نفس الفرصة.

الشكل 11: الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر غير متكافئ

1.11 حسب شرائح الدخل

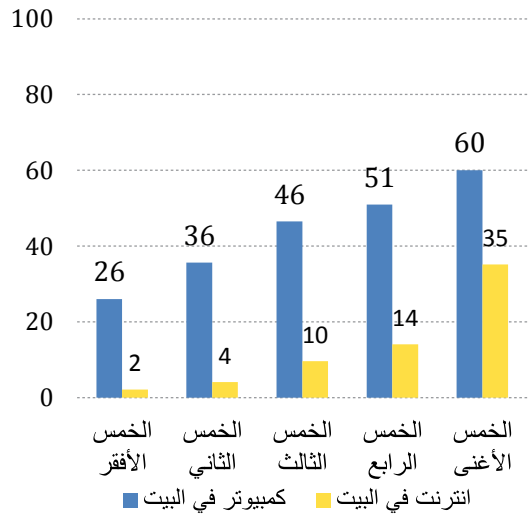

2.11 الحضر/ الريف

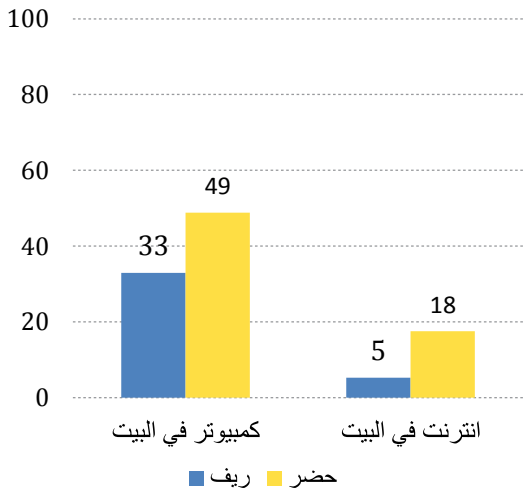

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

جدول 5: المسافة إلى المرافق التعليمية حسب شريحة الدخل

	الدخل					السكن	
	الخمس الأفقر	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الأغنى	حضر	ريف
الروضة							
أقل من 0.5 كم	28.0	27.4	33.2	36.0	32.2	13.8	34.9
0.5 - 1 كم	24.3	25.3	27.2	26.3	28.2	14.4	28.7
1 - 2 كم	21.3	24.0	18.9	19.3	20.5	17.9	21.6
2 - 4 كم	11.5	10.7	11.1	10.1	11.1	14.3	10.2
4 - 7 كم	3.5	3.7	3.6	3.4	3.9	9.9	2.1
7 - 10 كم	2.8	2.9	2.6	2.4	1.9	9.4	1.0
10 - 20 كم	2.4	1.9	0.8	0.7	0.9	6.0	0.4
أكثر من 20 كم	5.0	3.5	2.3	1.4	0.7	13.3	0.4
غير مبين	1.3	0.7	0.5	0.6	0.7	1.0	0.7
التعليم الإبتدائي (القطاع العام)							
أقل من 0.5 كم	36.3	37.2	35.4	38.6	27.7	33.3	35.9
0.5 - 1 كم	32.2	31.2	34.4	32.1	27.5	31.5	31.7
1 - 2 كم	17.6	18.7	18.5	20.3	26.4	22.3	19.3
2 - 4 كم	8.9	10.1	10.0	7.1	11.8	9.0	9.6
4 - 7 كم	3.8	1.8	1.4	1.7	5.1	2.4	2.8
7 - 10 كم	0.6	0.3	0.2	0.2	0.3	0.7	0.2
10 - 20 كم	0.1	0.2	0.0	0.0	0.6	0.1	0.2
أكثر من 20 كم	0.4	0.4	0.0	0.1	0.0	0.6	0.1
غير مبين	0.2	0.1	0.0	0.1	0.6	0.0	0.2
التعليم الثانوي (القطاع العام)							
أقل من 0.5 كم	25.6	26.9	25.7	26.7	20.6	22.7	25.9
0.5 - 1 كم	27.5	26.4	29.2	27.6	25.6	24.3	28.0
1 - 2 كم	26.6	26.8	25.5	27.5	28.4	26.1	27.0
2 - 4 كم	12.6	14.2	14.2	14.1	17.4	15.2	14.1
4 - 7 كم	5.3	3.5	3.8	2.1	5.3	5.6	3.7
7 - 10 كم	1.2	0.7	1.1	1.4	1.4	2.9	0.7
10 - 20 كم	0.3	1.1	0.3	0.2	0.8	2.0	0.2
أكثر من 20 كم	0.8	0.2	0.3	0.1	0.0	1.2	0.1
غير مبين	0.1	0.1	0.2	0.4	0.4	0.1	0.3

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

وبالمثل يبين الجدول (٦) تفاوتاً بسيطاً عندما يتعلق الأمر بالوصول لمرافق الصحة العامة، سواء كانت مستشفيات أو عيادات. ومن الامور المهمة وجود حالة معكوسة من عدم المساواة مع أغنى شريحة دخل وسكان الحضر اللذين يعيشون بعيداً عن العيادات العامة، مما يشير إلى تغطية أفضل للمناطق الأكثر فقرا بواسطة المؤسسات الصحية الممولة من الحكومة.

جدول 6: المسافة إلى المرافق الصحية حسب شريحة الدخل

	الدخل					السكن	
	الخمس الأفقر	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الأغنى	حضر	ريف
المستشفى العام							
أقل من 0.5 كم	2.7	3.6	3.0	2.8	2.5	0.2	3.6
0.5 - 1 كم	6.0	7.5	8.7	11.5	7.4	1.2	9.7
1 - 2 كم	13.0	9.2	13.6	13.3	16.5	2.3	15.3
2 - 4 كم	15.9	18.4	19.8	21.5	25.5	5.9	22.9
4 - 7 كم	17.4	19.6	20.4	18.0	19.8	10.3	20.9
7 - 10 كم	13.7	12.5	12.6	12.1	11.4	13.9	12.2
10 - 20 كم	14.2	13.6	11.0	10.2	9.8	23.6	9.4
أكثر من 20 كم	16.9	15.6	10.9	10.5	6.6	42.5	5.8
غير مبين	0.1	0.1	0.1	0.2	0.5	0.0	0.2
العيادة العامة							
أقل من 0.5 كم	19.2	18.8	19.0	17.8	10.4	19.3	17.1
0.5 - 1 كم	26.9	26.2	30.7	27.2	20.7	26.7	26.6
1 - 2 كم	26.1	28.8	26.4	30.0	31.0	23.8	29.2
2 - 4 كم	15.4	16.8	16.6	16.6	23.7	16.3	17.7
4 - 7 كم	7.5	5.4	5.0	5.4	7.8	6.3	6.2
7 - 10 كم	2.9	2.5	1.5	1.6	2.7	4.3	1.8
10 - 20 كم	0.5	0.7	0.4	0.3	1.9	1.8	0.4
أكثر من 20 كم	0.9	0.7	0.5	0.4	0.8	1.5	0.5
غير مبين	0.6	0.1	0.1	0.7	1.0	0.1	0.6

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

٣ – تكافوء الفرص: الأطفال والشباب

يعيش معظم الأطفال في شريحة الدخل الأفقر

أكثر من نصف السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يعيشون في أفقر شريحتين (انظر الشكل ١٢). ويعيش أكثر من ٤٠٠ ألف طفل تحت سن ٥ سنوات في أسر أفقر شريحتين من الدخل. الأعداد هي أعلى بالنسبة للأطفال الأكبر سنا، مع حوالي ٥٠٠ ألف طفل ممن أعمارهم بين ٦-١٤ عام يعيشون في أفقر شريحتي دخل. والتدرج في الفئة الأخيرة - أطفال الأعمار بين ٦-١٤ عام – أكثر حدة بوجود حوالي الثلث منهم يعيشون في أفقر شريحة، و٢٠٪ في الشريحة الثالثة، وفقط ١٠٪ في الشريحة الأعلى. بالمقابل فان الشباب - أي الأفراد من أعمار ١٥ الى ٢٤ - هم أكثر وجودا في الشرائح الأفضل حالا. وحقيقة أن نصف شباب المستقبل سيأتون من أفقر الشرائح (أفواج الشباب من أعمار ٦-١٤ سيصلون سن المراهقة في السنوات المقبلة)، فإن ديناميكيات السكان قد تجلب نسبة أكبر من الشباب المعرضين للفقر والتي تمت ملاحظتها منذ الآن.

تكافؤ الفرص للأطفال والشباب

تكافؤ الفرص يتطلب الحصول على السلع والخدمات الأساسية التي لا ترتبط بالمتغيرات التي نسميها الظروف الإجتماعية والإقتصادية. والظروف لها خصائص شخصية وأسرية ومجتمعية ليس للطفل سيطرة عليها، ولأسباب أخلاقية، يريد المجتمع بأن تكون غير مرتبطة تماما بوصول الطفل إلى الفرص الأساسية. مثلا معظم المجتمعات تتفق بأن الفرص لا ينبغي أن تُسند على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو خلفية الأبوين أو الدين. بل ينبغي تخصيص الفرص بشكل عام وألا تضر بأي فئة اجتماعية معينة. ويقيس مؤشر الفرص الإنسانية نسبة تغطية السلع والخدمات، ثم يعدلها بحسب مدى عدالة تخصيص السلع والخدمات بين الفئات بمختلف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل 12: معظم الأطفال هم فقراء

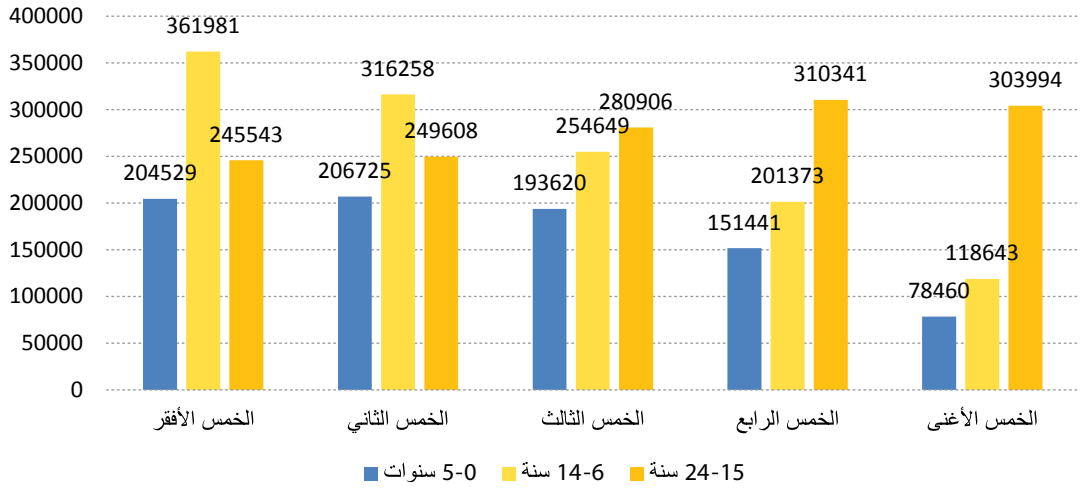

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

وفي القسم التالي سيظهر أنه بالرغم من التواجد الكبير للأطفال في أفقر الشرائح، فان تكافوء الفرص - الحصول على الخدمات والمواظبة على الدراسة – هو منخفض جدا بالنسبة للأطفال والشباب في الأردن.

الاطار ٣: مؤشر الفرص الإنسانية

يقيس مؤشر الفرص الانسانية كيف تؤثر الظروف الشخصية (مكان الولادة، والثروة، والعرق أو الجنس) باحتمال وصول الطفل للخدمات الضرورية للنجاح في الحياة (التعليم بالوقت المناسب، توافر الماء أو الاتصال بالكهرباء). وتم نشر هذا المؤشر لأول مرة في عام ٢٠٠٨،

وطبق على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ثم امتد إلى بلدان أخرى، بما في ذلك الأردن وعدد قليل من البلدان في منطقة الشرق الأوسط.

وتم تقديم هذا المؤشر أولا من قبل باروس وآخرون (٢٠٠٩)، ويجمع بين معدلات التغطية والإنصاف في مقياس واحد. وينظر هذا المؤشر الى (١) مدى بعد البلد عن الهدف المتمثل بتوفير وصول شامل للجميع لمجموعة من السلع والخدمات، و(٢) درجة تمتع كل طفل في البلاد بفرصة متساوية للوصول إلى تلك السلع والخدمات.

"مؤشر الفرص الإنسانية [هو] مؤشر مركب يجمع بين عنصرين: (١) مستوى تغطية الفرص الأساسية اللازمة للتنمية البشرية، مثل التعليم الأساسي والمياه والصرف الصحي والكهرباء، و(٢) الدرجة التي يكون بها توزيع تلك الفرص مشروط بالظروف الخارجية للأطفال، مثل نوع الجندر والدخل أو خصائص الأسر [مؤشر الاختلاف]. هذا المؤشر يقيم أهمية تحسين الوصول الشامل للفرص الأساسية وضمان الوصول العادل لها" (دي باروس وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٥٥).

مؤشر الفرص الانسانية = تغطية الفرصة الأساسية * (١- مؤشر الاختلاف)

ان مؤشر الاختلاف هو مقياس للتفاوت في الفرص "يقيس معدلات الوصول المختلفة للفرص الأساسية المحددة لمجموعات الأطفال التي تحددها خصائص الظروف (خاصة منطقة سكن الأطفال والجندر ومستوى تعليم الوالدين، ودخل الفرد في الأسرة وعدد الأشقاء ووجود والدين في المنزل) مقارنة بمتوسط معدل الوصول إلى نفس الخدمة للأطفال من السكان ككل. ويتراوح مؤشر الاختلاف بين ٠ إلى ١٠٠، من حيث النسبة المئوية، وفي حالة المساواة الكاملة في الفرص سيكون مؤشر الاختلاف صفرا. ومؤشر الاختلاف له تفسير مثير للاهتمام باعتبار أن جزء من كل الفرص المتاحة التي يلزم إعادة تخصيصها من أطفال الجماعات الميسورة لأطفال المجموعات الأسوأ حالاً لإستعادة تكافؤ الفرص." (دي باروس وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٥٦).

ان تحليل شابلي لمؤشر الاختلاف يقدر المساهمة الهامشية لكل ظرف بعدم المساواة بمقدار الحصول على الفرص، "بمعزل" عن الظروف الأخـرى. ويقوم بحساب مؤشر الاختلاف بمزج جميع الظروف ويحسب متوسط مساهمة كل ظرف بهذا المزج.

المصدر: باروس وآخرون، ٢٠٠٩.

وتقسم الفرص الإنسانية الى فئتين رئيسيتين: التعليم والبنية التحتية. ويبين الجدول (٧) الفرص المستخدمة وكيف يتم تعريفها. ان الظروف التي تؤثر بكل مجموعة من هاتين المجموعتين من الفرص هي (١) تكوين الأسرة، أي عدد الأطفال فيها (٠-١٥ سنة) ووجود كلا الوالدين في الأسرة، و(٢) خصائص رب الأسرة، أي التعليم والجندر، و(٣) جنس الطفل، و(٤) مكان عيش الطفل في منطقة حضرية أو ريفية.

جدول 7: مؤشر الفرص الانسانية والفرص

الأبعاد	المؤشر	التعريف
التعليم	الملتحقين بالمدرسة (10 - 14سنة)	نسبة الأطفال من عمر 10 - 14 سنة الذين يحضرون للمدرسة في وقت اجراء المسح.
	انهى المدرسة الابتدائية (12 - 16 سنة)	نسبة الأطفال من عمر 12 - 15 سنة الذين يحضرون الصف السادس (ممن هم بعمر 12 سنة) وأنهوا 6 سنوات أو أكثر من التعليم (ممن هم 13 - 15 سنة من العمر).
البنية التحية الأساسية	لهم وصول للماء	نسبة الأطفال من عمر صفر و16 سنة ممن يعيشون في اسرة لها وصول لشبكة المياه.
	لهم وصول للصرف الصحي	نسبة الأطفال من عمر صفر الى 16 سنة ممن يعيشون في أسر لها وصول لشبكة الصرف الصحي العامة.

عدم المساواة في الفرص الإنسانية

كان لدى الأردن تفاوت متدني في الفرص الإنسانية مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتنوع التوزيع في الفرص الإنسانية كثيراً في جميع أنحاء المنطقة: أماكن اللعب متساوية تقريباً للأطفال في الأردن ومصر وفلسطين، حيث أن أكثر من ٩٥٪ من خدمات التعليم متاحة ومخصصة بشكل عادل، بينما في المغرب فقط أكثر من ٤٠٪ من خدمات التعليم متاحة وموزعة بصورة عادلة على الأطفال. ويظهر الأردن تقريبا عدم وجود تفاوت في الفرص الإنسانية فيما يتعلق بالإلتحاق بالمدارس الابتدائية، وعدم وجود تفاوت فيما يتعلق بإكمالها (حيث ما يقرب من ١٠٠٪ من الأطفال من أعمار ١٢- ١٦ سنة تخرجوا من المدارس الابتدائية في عام ٢٠١٠). والأطفال في بلدان المنطقة هم أكثر احتمالا للحصول على مستويات أعلى من الخدمات المخصصة بشكل عادل للتعليم أكثر من السكن: مؤشرات عدم المساواة في المساكن هي أقل، مع تفاوت أكبر في الحصول على خدمات الصرف الصحي. والوضع في الأردن مماثل للوضع في مصر، وأفضل بكثير من العراق والمغرب وتونس (انظر الشكل ١٢).

جوانب مكافئة الفرص الإنسانية لمجتمع معين بغية وضع سياسات عامة فعالة لتسريع التوسع العادل في الفرص الإنسانية. للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى تحليل الظروف الرئيسية التي تؤثر بتكافؤ الفرص للوصول إلى الخدمات الأساسية، والتأثير النسبي لظرف معين على هذه الفرصة - مثل الجندر، ومكان عيش الطفل، أو دخل والديه - مقارنة بالظروف الأخرى.

هناك اثنين من الظروف يسهمان أكثر في عدم المساواة: تعليم رب الأسرة والموقع المكاني (انظر الشكل ١٣). ان عدم المساواة في فرص التعليم يبين أن تعليم الوالدين يستمر بالتأثير على وصول أو عدم وصول الطفل إلى فرص التعليم العادله: ٧٩٪ من حالات عدم المساواة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية و٥٨٪ من عدم المساواة في اكمال التعليم الابتدائي بالوقت المناسب تُفسر من خلال تعليم الوالدين. وباختصار فان خصائص الوالدين تؤثر في قدرة الطفل على تحسين حالته مع مرور الوقت وتحقيق الانتقال من جيل لجيل. ولاكمال الصف السادس في الوقت المحدد، فان أهم الظروف هو مرة أخرى

الشكل 13: مؤشر عدم المساواة في بلدان مختارة

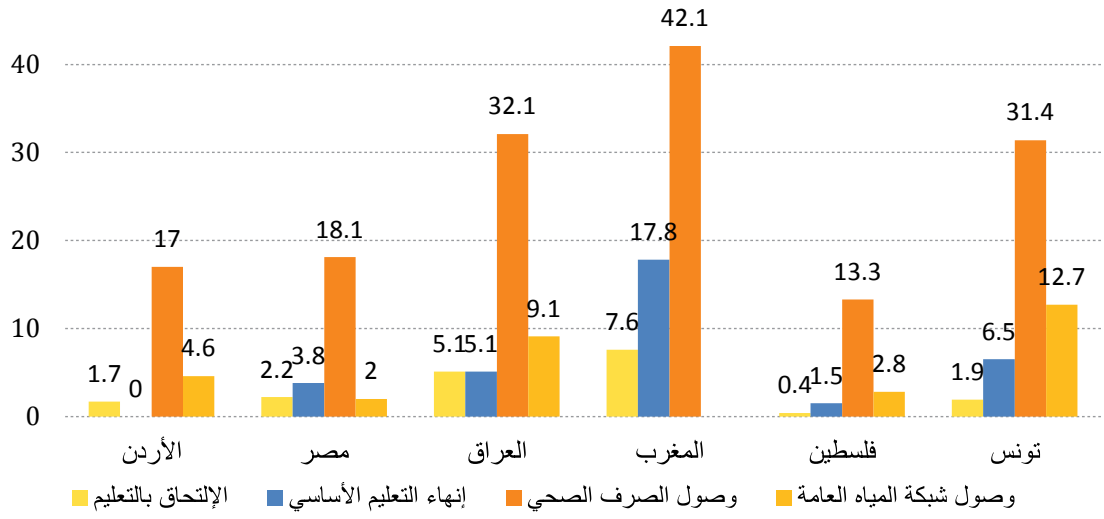

المصدر: مصر (ELMPS،2012)، والعراق (HSES، 2012)، والأردن، (HEIS، 2010)، وتونس (EBCNV، 2010)، وفلسطين (ECS، 2010)، والمغرب (ENNVM، 2007).

الظروف التي تؤثر بتكافؤ الفرص الإنسانية

توفير ميادين اللعب لجميع الأطفال، يلزم صناع السياسة معرفة

تعليم الوالدين، ولدرجة أقل جنس الطفل وعدد الأخوة. أما بالنسبة للحصول على المياه، فان تكافوء الفرص مرة اخرى يتأثر بتعليم الوالدين، وهذا يفسر ٧٠٪ من حالات تفاوت الفرص الإنسانية، وهذا

يتناقض بشكل صارخ مع معظم البلدان الأخرى في المنطقة، حيث أن الموقع المكاني يفسر على الأقل ثلث فرص الحصول على المياه. وبالنسبة للوصول إلى الصرف الصحي، فان عدم المساواة بالفرص يعتمد بشكل رئيسي على مكان عيش الطفل (في الريف أو الحضر)، وإلى حد أقل بخصائص الأسرة.

يمكن تسليط الضوء على المستوى المحدود من عدم المساواة في الفرص الإنسانية عن طريق استخدام مؤشر الفرص الانسانية. لنقارن فتاة تعيش في الريف مع والدين أميين ومع شقيقين اثنين وأكثر، مع شاب من منطقة حضرية لديه شقيقين اثنين أو أقل، وكلا والديه يعيشان في البيت ولديهما تعليم ثانوي على الأقل. على الأغلب

الشكل 14: ما يسهم بعدم تكافؤ الفرص في الأردن

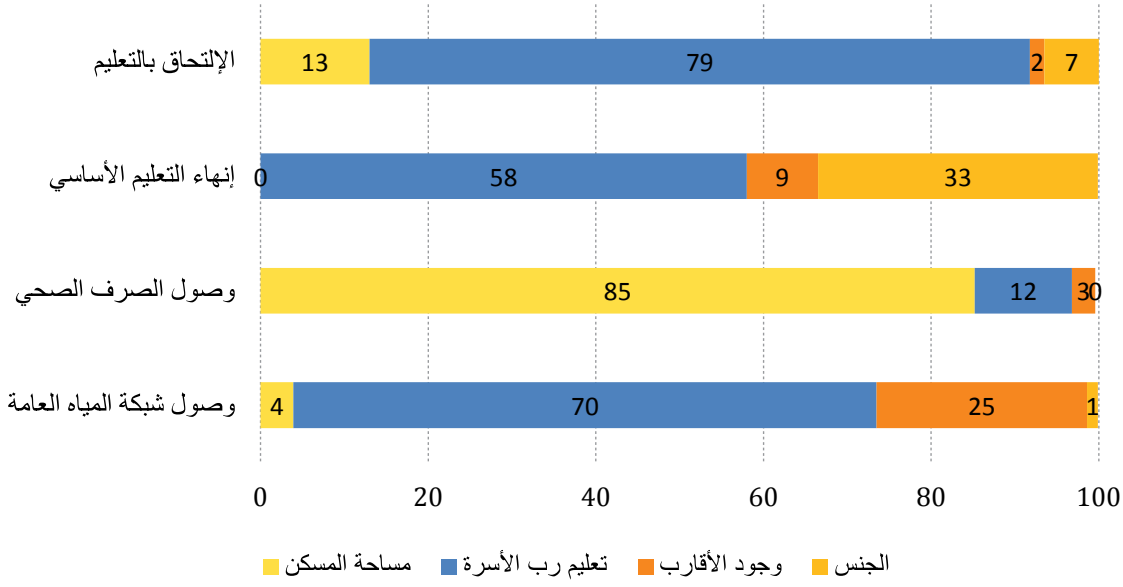

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

ستلتحق الفتاة بالمدرسة (بفرصة ٨٨٪ مقابل ٨٦٪ للشاب)، ومن المرجح أن تنهي المدرسة الابتدائية في الوقت المحدد بنفس القدر (بفرصة تبلغ ١٠٠٪)، وستكون احتمالية وصولها إلى المرافق الصحية المناسبة (٦٣٪ مقابل ٦٧٪ للشاب)، وستكون احتمالية حصولها على المياه الصالحة للشرب (٧٩٪ مقابل ٥٩٪ للشاب)[12].

12 - http://worldbank.org/visualizeinequality

٤ – عدم المساواة بين الجنسين

بالنظر إلى الفقرة الأخيرة من القسم السابق، يبدو أن الفتيات والفتيان في الأردن لديهم تفاوت محدود للغاية في الفرص وهم صغار. فهل يستمر هذا الوضع إلى مرحلة البلوغ؟ يناقش هذا القسم بأن أعراف (معايير) الجندر المحافظة (الملتزمة) في المنطقة، والإطر القانونية والمؤسسية، والحوافز والفرص الناتجة عن هيكلة الاقتصاد تقع في قلب مغزى أُحجية انخفاض معدلات مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد، رغم انعكاس الفجوة بين الجنسين في مخرجات التعليم.

أُحجية المساواة بين الجنسين في الأردن

إنجازات رائعة في نتائج التنمية البشرية

إن وضع المرأة الصحي والتعليمي في الأردن يضاهي ما في البلدان النامية الأخرى (انظر الجدول ٧). معدل وفيات الأمهات في الأردن - ٥٠ وفاة لكل مئة الف ولادة حية - هو أقل من معدل وفيات الأمهات في بلدان الدخل المتوسط المرتفع (٥٧ وفاة) بينما المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو ٧٠ وفاة[13]. وبالمثل فإن معدل وفيات الإناث بعمر أقل من ٥ سنوات متساوٍ مع البلدان الدخل المتوسط المرتفع وأقل بـ ٤,٥ نقطة مئوية من معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. أما التحاق الاناث بالمدارس الثانوية

الاطار 4: الانخفاض في عدم المساواة بين الجنسين منذ عام 2006

كان أداء الأردن من حيث المساواة بين الجنسين أقل من الدرجة الوسيطة لمجموع (142) دولة تم شمولها في دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي عن الفجوة العالمية بين الجنسين حيث جاء بالمرتبة 134 من أصل 142 دولة. إضافة إلى ذلك فقد ساء ترتيب الأردن من سنة 2006 الى 2014 ، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة الاقتصادية

المشاركة الاقتصادية والفرص	**140**
المشاركة العمالية	139
تساوي الاجور للعمل المتماثل	74
الدخل المكتسب المقدر	137
المشرعون، كبار المسؤولين والمدراء	119
المختصون والعمال الفنيون	111
التحصيل التعليمي	**74**
نسبة الالمام بالقراءة والكتابة	69
الالتحاق في التلعيم الابتدائي	104
الالتحاق في التعليم الثانوي	1
الالتحاق في التعليم العالي	1
الصحة والبقاء على قيد الحياة	**127**
نسبة جنس (الاناث الى الذكور) عند الولادة	94
توقع الحياة الصحية	134
التمكين السياسي	**119**
النساء في البرلمان	107
النساء في المناصب الوزارية	98
سنوات رئاسة المرأة للدولة (50 سنة سابقة)	64

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014.

13 - تقديرات 2013 من منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان والبنك الدولي وتقديرات وفيات الامهات من ادارة الامم المتحدة للسكان.

وما بعدها هو أعلى بما يقارب من ٥٠٪ من متوسطات دول الدخل المتوسط الأعلى ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا يعكس الاستثمارات الكبيرة في العقود الأخيرة من قبل الحكومة والمجتمعات المحلية والأسر في صحة وتعليم الفتيات[14].

وأيضا فان الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن يقارن إيجابيا مع وضع الرجل الأردني (انظر الجدول ٩). ان الاستثمار في الصحة والتعليم على مستوى الأسرة يعكس تساويا إلى حد كبير في معاملة الذكور والإناث. ويظهر الأردن معدل منخفض جدا في وفيات الإناث: فوفيات من هن دون الخامسة ووفيات الرضع هي أقل من ٢ نقطة مئوية أقل منها للذكور مقارنة مع الإناث. بموازاة ذلك خفضت الأردن وفيات الأمهات الى النصف في السنوات الـ ٢٥ الماضية، حيث انخفضت من ٨٦ لكل مئة الف ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ في عام ٢٠١٣،[15] وبالنسبة لمخرجات التعليم: لا توجد عمليا أية فجوة بين الجنسين في الالتحاق والفجوة بين الجنسين معكوسة في الجامعة. معدلات الالتحاق لما قبل الابتدائي والابتدائي والمدارس الثانوية متماثلة للجنسين، ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي هي أعلى بالنسبة للفتيات. وأيضا فان الفجوة بين الجنسين في الأردن في مجال محو الأمية تراجعت بشكل مطرد منذ عام ١٩٧٩، وأصبحت المزيد من النساء في البلاد يعرفن القراءة والكتابة أكثر من أي وقت مضى: ففي عام ١٩٧٩ كانت نسبة من أعمارهم (١٥- ٢٤ سنة) المتعلمات من الاناث هي ٨٨٪ مقارنة بالذكور، بينما بلغت أكثر من ١٠٠٪ في عام ٢٠١٢.

جدول 8: مؤشرات التنمية البشرية في - الأردن ودول مماثلة مختارة

	الأردن	دول الدخل المتوسط المرتفع	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
نسبة وفيات الأمهات (تقديرات النموذج، لكل 100,000 ولادة حية)	50	57	70
معدلات الوفيات، 5-0، نسبة الإناث الى الذكور (%)	89	88	86
الالتحاق بالمدارس، التعليم الجامعي، نسبة الإناث الى الذكور (%)	115	117	107

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم، 2014. آخر بيانات لسنة: 2012، باستثناء تقديرات وفيات الأمهات (2013).

هذه المساواة هي في تناقض صارخ مع الأوضاع في شرق وجنوب آسيا ودول جنوب الصحراء الإفريقية، التي تواجه فيها الفتيات والأطفال حديثي الولادة والذين لم يولدوا احتمالات بقاء على قيد الحياة أقل من أي مكان آخر في العالم، والنساء عادة تحصل على مستويات أقل بكثير من التعليم.

14 - البيانات كاملة متوفرة في الملحق 1.

15 - التقديرات النموذجية من منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان والبنك الدولي وتقديرات مجموعة وفيات الامهات من ادارة السكان في الامم المتحدة.

جدول 9: مؤشرات التنمية البشرية لمعدلات (نسبة) الإناث إلى الذكور

ما قبل الابتدائي	96
الابتدائية	98
الثانوية	103
الجامعية	115
وفيات الرضع (عند الولادة)	89
وفيات من هم دون سن الخامسة	89

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، 2014. آخر البيانات من سنة 2012.

مشاركة إقتصادية وسياسية متدنية للمرأة خارج المنزل

على النقيض من الإستثمار في الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية، والتي أصبحت تعتبر حقوقا عالمية، فإن النتائج في سوق العمل وفي الحياة السياسية لا تزال إلى حد كبير كنتيجة للتفضيل الفردي والاختيار، ولفرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. أدى التوسع في الفرص الاقتصادية في العقود الأخيرة لدفع قسم كبير من النساء للمشاركة بالاقتصاد الرسمي في جميع أنحاء العالم: في دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أكثر من ٥٠٪ من السكان الإناث من أعمار ١٥ سنة وأكثر يشاركن في سوق العمل. ولكن في الأردن كما في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن الاستثمارات الكبيرة في رأس المال البشري للمرأة لم يقابله زيادة في المشاركة الاقتصادية: ترتيب الأردن هو ٧٤ بالنسبة للمساواة بين الجنسين في التحصيل التعليمي و١٢٧ بالنسبة للصحة والبقاء على قيد الحياة، ولكنه في المرتبة ١٤٠ بالنسبة للمشاركة والفرص الاقتصادية بين الجنسين وفقا لأحدث تقرير حول الفجوة العالمية بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٤). ومن بين دول المنطقة التي شملتها الدراسة فالاردن هو الرابع في المتوسط من أسفل القائمة.

وأظهر الأردن واحدا من أدنى معدلات مشاركة الاناث في القوى العاملة في العالم. وفقا للبنك الدولي فان الأردن يأتي خامس أدنى معدل مشاركة للإناث بين ١٨٥ بلدا وإقليما قام بتزويد مثل هذه البيانات (مؤشرات التنمية في العالم). والدول الوحيدة التي أبلغت عن معدلات مشاركة أقل في سوق العمل هي سوريا والعراق والجزائر وفلسطين، مما يشير إلى نمط معين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل هي ثلث مشاركة الرجال في المتوسط. تظهر بيانات مسح دخل ونفقات الاسرة لعام ٢٠١٠ بأن ٢١٪ من النساء في سن العمل إما يعملن أو يبحثن عن عمل، بينما النسبة للذكور العاملين أو الباحثين عن عمل من السكان هي ٨٢٪. وتتوافق هذه الأرقام مع الارقام التي حصل عليها أسعد وآخرون (٢٠١٢) باستخدام مسح تتبع سوق العمل الأردني لعام ٢٠١٠. وهذا يتناقض مع استثمارات الاردن الضخمة في تعليم الإناث.

وأيضا إن الفجوة بين الجنسين في المشاركة في السوق هي أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة للنساء الأكثر ضعفا، أي ذوات التعليم المنخفض أو من هن في الشريحة الأفقر (انظر الشكل ١٤). مقابل كل امرأة بمستوى تعليم ابتدائي كحد أقصى هناك ستة رجال بنفس المستوى التعليمي يعملون. بالمقابل فإن النسبة بين الرجال والنساء ممن لديهم تعليم جامعي هي ثلاثة إلى أربعة، ويفسر ذلك جزئيا بمعدل البطالة الكبير جدا للنساء: فمعدلات البطالة هي ٤٥٪ للنساء وهي ١٥٪ فقط للرجال. وبالمثل فإن الفجوة بين الجنسين في المشاركة بسوق العمل تنخفض مع الدخل: فبينما هي من ١ إلى ٥ في الشريحة الدنيا، فانها من ١ إلى ٢ في الشريحة الأغنى. وأخيرا، فحقيقة أن النساء المتعلمات أكثر عرضة للبطالة من النساء غير المتعلمات تشير إلى أن المرأة تواجه عقبات كبيرة لدخول سوق العمل عبر مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية. وأيضا فان الأردن كان واحدا من آخر ٥ دول من حيث جسر فجوة المشاركة والفرص الاقتصادية (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٤).

الشكل 15: المشاركة في سوق العمل حسب الجنس والتعليم

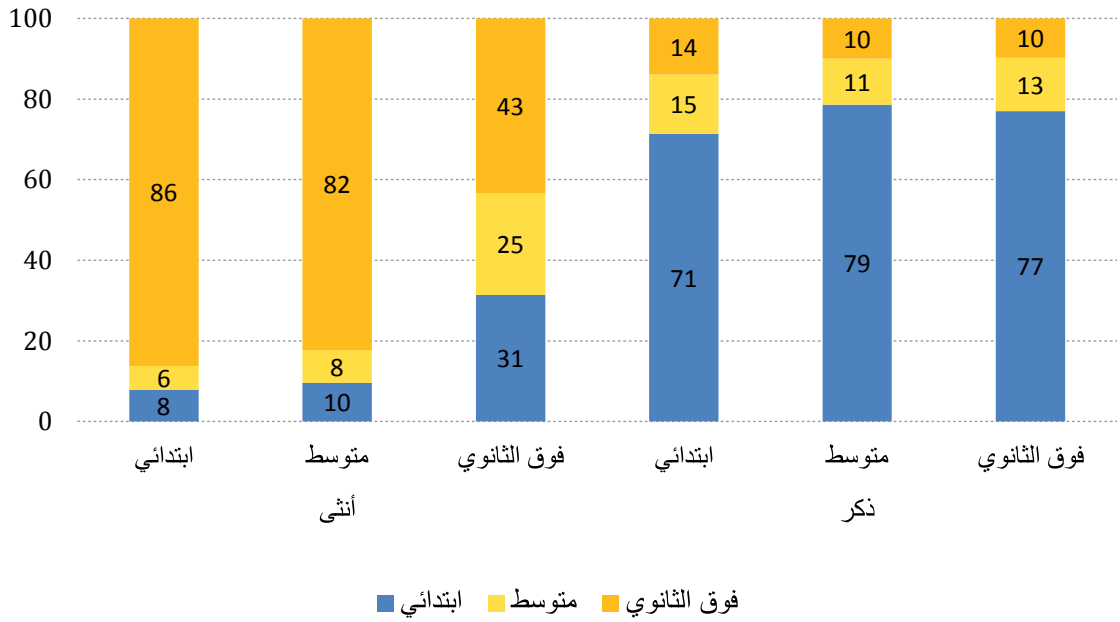

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

"الفجوة في المشاركة بالقوى العاملة حسب الحالة الاجتماعية" (الفرق النسبي في المشاركة في القوى العاملة بين النساء المتزوجات ومن لم يتزوجن بتاتا) مرتفعة. بينما هناك ٢٩٪ من النساء اللواتي لم يتزوجن أبدا مشاركات في القوى العاملة، فان العدد ينخفض إلى ١٥٪ للنساء المتزوجات. مرة أخرى تتأثر هذه الفجوة إلى حد كبير بالتعليم، فالمرأة المتزوجة ذات التعليم الابتدائي لديها فرصة ٥٠٪ أكثر للبقاء خارج قوة العمل من نظيرتها المتزوجة، بينما النساء المتزوجات ذوات التعليم العالي هن أكثر احتمالا للبقاء خارج سوق العمل بمقدار ٤ مرات من المرأة غير المتزوجة ذات التعليم العالي. بالمقابل، ترتفع معدلات توظيف الذكور بشكل كبير مع الزواج، وفقا لأدوار الجنسين السائدة في المجتمع الأردني باعتبار الرجل معيلا والمرأة ربة بيت.

لكن، وبغض النظر عن حالتها الزوجية تطمح المرأة الأردنية للعمل. في مسح البنك الدولي على خريجات كلية المجتمع الأردني اللواتي يدخلن سوق العمل عام ٢٠١٠، قالت ٩٢٪ بأنهن يخططن للعمل بعد التخرج، وأفادت ٧٦٪ بأنهم يتوقعن أن يكون العمل بدوام كامل. وتتوافق هذه الأرقام مع المواقف التي عكستها دراسة القيم الإستقصائية العالمية عام ٢٠٠٥ حيث لم توافق ٨٠٪ من النساء في الأردن على عبارات "المرأة بوظيفة دوام كامل لا يمكن أن تكون أما جيدة" و "وجود وظيفة بدوام كامل يتداخل بقدرة المرأة على الحصول على حياة جيدة مع زوجها ".

الشكل 16: المشاركة في سوق العمل حسب الجنس وشريحة الدخل

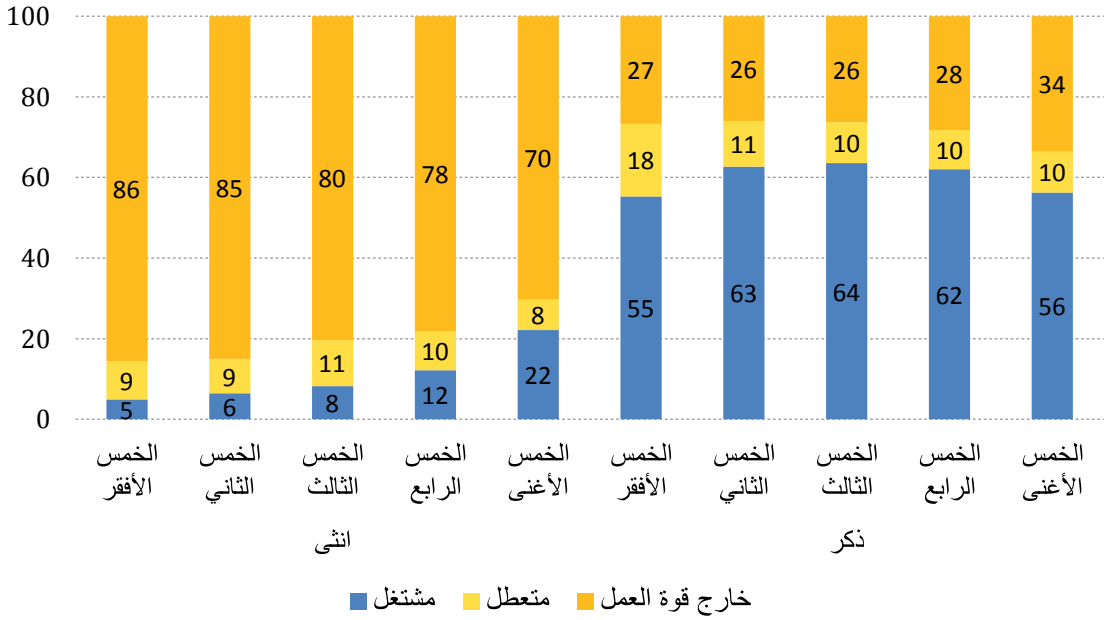

المصدر: مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

العوائق أمام مشاركة المرأة الإقتصادية

اهتمت الكثير من الأدبيات حول مشاركة المرأة في الأردن بالعوائق التي تواجه المرأة الأردنية في سوق العمل، سواء نتيجة الأعراف الاجتماعية السائدة حول تنقل المرأة وأنواع الوظائف التي تعتبر مقبولة لهن، أو نتيجة التمييز الذي يواجهنه في القطاع الخاص (ميلز٢٠٠٢)، وبيبلز وآخرون (٢٠٠٧)، وكلمات والطلافحة (٢٠١١). وإدراكا لهذه العوائق تحاول الاستراتيجية الوطنية للتشغيل اجراء تعديلات لزيادة مشاركة الاناث في سوق العمل (انظر المبادرة ١).

المبادرة ١: استراتيجية التشغيل الوطنية

بدأت الحكومة الأردنية بتنفيذ استراتيجية وطنية للتشغيل تركز على معالجة القيود المذكورة أعلاه وعلى زيادة مشاركة المرأة من خلال: (أ) توجيه العديد من برامجها للتدريب المهني وتمويل المشاريع الصغيرة نحو عمالة الإناث غير الماهرة وشبه الماهرة. (ب) الموافقة على قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي ينص على خطة تأمين أمومة جديد يتم تمويله من مساهمات رواتب الذكور والإناث للقضاء على التمييز في قرارات التوظيف. و(ج) التوسع في تعليم رياض الأطفال العامة وتوفير مزايا الرعاية لمعالجة النقص الحاد في مساحات الرعاية النهارية وقضايا الجودة.

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٤.

الحوافز الاقتصادية تحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة

في عام ٢٠١٠، ثلثي النساء كن يعملن في القطاع الخاص. زادت نسبة النساء العاملات في القطاع العام بشكل حاد مع المستوى التعليمي: بينما يعمل ١٢٪ من النساء ذوات التعليم الأقل من الابتدائي في الحكومة، فان هناك ما يقدر بنصف النساء ذوات التعليم العالي يعملن في القطاع العام. وهذا يرجع إلى حد كبير لسياسات الدولة التي دعمت القطاع العام الضخم لزيادة فرص عمل النساء المتعلمات من منتصف السبيعنات إلى أوائل التسعينات. وهدفت هذه السياسات للحد من الصراع بين المسؤوليات الإنجابية والإنتاجية باعطاء إجازة أمومة سخية والطلب من المؤسسات التي توظف عدد معين من النساء توفير الرعاية النهارية. وساهم الحد من التوظيف في القطاع العام الذي رافق التكيف الهيكلي في الأردن في الحد أيضا من فرص العمل للنساء المتعلمات.

والـدور المتقلص للقطاع العام الصديق للأسرة في سوق العمل الأردني ساهم بقوة في زيادة عدم المساواة بين الجنسين. ورغم زيادة العمالة الرسمية في القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال فترة تقلص فرص عمل القطاع العام، فان القطاع الخاص لم يقدم بيئة مضيافة للنساء بشكل عام وللنساء المتزوجات بشكل خاص. وكان الجزء الأكبر من الزيادة الأخيرة في توظيف القطاع الخاص للنساء هو

في وظائف مؤقتة تتركها النساء إما باختيارهن أو يُجبرن على تركها من قبل أرباب العمل عند الزواج. ويبين بيبلز وآخرون (٢٠٠٧) بأن تشريعات حماية ظروف عمل المرأة وإجازة الأمومة أدت بأرباب العمل على تجنب توظيف النساء المتزوجات، وأدت لتمييز أرباب العمل ضد المرأة المتزوجة نتيجة الاقتناع بأن مسؤولياتها الزوجية من شأنها أن تمنعها من الالتزام بالعمل كما هو حال الرجل أو الشابات غير المتزوجات، وابقاء تشريعات التأمين الاجتماعي التي تعامل المرأة على أنها من المعالين بدلا من كونها عاملة مستقلة حتى عندما تكون عاملة، والاستمرار بالممارسات التي تحصر المرأة في مهن مرتبطة ارتباطا وثيقا بأدوارها التقليدية في الأسرة مثل التعليم والرعاية الصحية.

وأيضا الوعد بمنافع غير نقدية من قبل القطاع العام يردع بعض النساء عن بدائل العمل في القطاع الخاص. وتشمل هذه المنافع الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وزيادة الأمن الوظيفي وإجازات مرضية مدفوعة الأجر. وعند أخذ هذه العوامل بالاعتبار فإنه من غير المستغرب أن الشباب المتعلم وخاصة النساء ينجذبون إلى القطاع العام. وأكثر من ٨٠٪ من النساء العاملات في وظائف القطاع العام في الاردن بأجر لديهن تعليم جامعي. والنسبة المقابلة لوظائف القطاع الخاص بأجر هي ٦٠٪. والمنافع الأعلى في القطاع العام لها تأثير على نطاق الاقتصاد في الإنتاجية والنمو لأنها تشوه حوافز السوق في تخصيص المهارات بكفاءة لاستخدامها في إنتاجية أكثر. ان وظائف القطاع العام أفضل مردوداً من وظائف القطاع الخاص المماثلة، خاصة بالنسبة لذوي التعليم العالي. ومع ذلك كشباب يتخرج من المدارس الثانوية والجامعات فإن خلق وظائف جديدة في القطاع العام لم يبقى على حاله، ونتيجة للفجوة بالتعويض فإن الكثير من الشباب على استعداد للبقاء عاطلين عن العمل أملا في العثور بالنهاية على وظيفة في القطاع العام، مما أدى لظاهرة تسمى "بطالة الانتظار". وهذا النمط هو مسؤول جزئيا عن ارتفاع معدلات البطالة للغاية، والتي هي أكثر وضوحا بين الشباب وبين الأكثر تعليما من النساء.

المبادرة ٢: ابتكارات الأردن في الضمان الاجتماعي المشترك

أقر البرلمان الأردني مؤخرا قانون إصلاح واسع للتأمين الاجتماعي، والذي يمتد لتغطية الشركات الصغيرة ويضيف تأمين البطالة والصحة واستحقاقات الأمومة إلى حزمة التأمينات. وحتى وقت قريب كان رب العمل يتحمل التكلفة الكاملة لاستحقاق الأمومة بما في ذلك ١٠ أسابيع إجازة أمومة مدفوعة الأجر. وهذه التكلفة خلقت مثبطات لأرباب العمل لتوظيف النساء وربما أسهمت بمستوى منخفض جدا من مشاركة المرأة في القطاع الخاص في الأردن. وينطوي الإصلاح على تمويل استحقاقات الأمومة من خلال فرض ٠,٧٥٪ على الرواتب على جميع العمال بغض النظر عن الجنس. وساهم كل من أصحاب العمل والعاملين في "صندوق الأمومة" والذي يدار من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

وبالنسبة للنساء المتزوجات مع الأطفال فان كلفة وتوفير بدائل الرعاية النهارية هي عنصر مهم في قرار المشاركة في القوى العاملة. في الماضي كان أرباب العمل يفضلون توظيف الرجال (أو النساء غير المتزوجات) لتجنب دفع إجازة الأمومة: تستحق المرأة العاملة الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع بما في ذلك الراحة قبل وبعد الولادة. وأدخل قانون الضمان الاجتماعي اقتطاع اجتماعي من الراتب بدلا من الدفع المباشر من قبل أرباب العمل، لكن تأثير التثبيط السابق يمكن استمرار رؤيته في أعداد البطالة اليوم. إضافة إلى أن كلفة وتوافر بدائل الرعاية النهارية هي عنصر مهم في قرار المشاركة في القوى العاملة.

المبادرة ٣: فرص عمل جديدة للمرأة

إن مبادرة فرص العمل الجديدة للمرأة في الاردن صممت بوضوح لتجربة دعم إجراء تقييم صارم. والتجربة شملت عشوائيا ١٣٤٧ خريجة كلية مجتمع من فوج عام ٢٠١٠ لواحد من ثلاثة تدخلات في سوق العمل: دورة تدريب ٣ أسابيع على مهارات البرمجة لـ٣٠٠ امرأة، وعرض قسيمة وظيفة لـ٦ أشهر لـ٣٠٠ امرأة، وتدريب مترافق بعرض قسيمة لـ٣٠٠ امرأة، ومجموعة ضابطة لـ٤٩٩ امرأة. وعرض قسيمة الوظيفة يعرض على الشركة دعم الأجور لمدة ٦ أشهر مشروطا بالتعاقد مع الخريجة.

وأشارت النتائج المبكرة للمسح النصفي أن أرباب العمل استجابوا للحوافز المالية: وأحدثت قسائم العمل ارتفاعا ٣٩٪ في تشغيل الإناث. وأيضا ٥٧٪ من النساء يتوقع أن يحتفظن بوظائفهن بعد انتهاء القسائم الخاصة بهن. بالمقابل تلقى برنامج التدريب ردود فعل إيجابية للغاية من المتدربين، ولكن لم يكن له تأثير كبير على

العمالة. ثم أجري مسحا تفصيليا للتحقق من فهم الآثار طويلة الأجل للتجربة. وبينما نجحت التجربة في هدفها المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومساعدة الشابات لاكتساب خبرات في العمل، فان معظم فرص العمل لم تترجم إلى وظائف دائمة. وأبرزت التجربة محددات حاسمة أمام طالبي العمل من الشباب في أنظمة سوق العمل الأردني: الحد الأدنى للأجور وشرط تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية تحد من رغبة العديد من الشركات للاحتفاظ بالخريجين الشباب بعد انتهاء دعم أجورهم.

ولتحديد بدائل فعالة أخرى لتسهيل الانتقال من المدرسة للعمل، هناك تمديد للتجربة يجري الآن ليشمل فحص الموظف وعمل تدخل مطابق ليطور آليات تحديد الباحثين عن عمل ويقلل من تكاليف البحث عن أرباب العمل، ويربط الباحثين عن العمل مع أصحاب العمل.

المصدر: البنك الدولي، عام ٢٠١٣.

حتى عندما تعمل النساء، فإنهن يواجهن غالبا عدم مساواة في مكان العمل. وتعمل العديد من النساء في القطاع غير الرسمي (مثل خادمات المنازل أو عاملات الزراعة)، وبهذا يكن خارج تغطية قوانين العمل. ونقص الحماية هذا جعلهن عرضة للاستغلال والممارسات غير العادلة في الوظيفة. وقام الأردن مؤخرا بتعديل قانون العمل ليشمل العاملين في المنازل والعمال الزراعيين، وبالتالي ضمان رواتب شهرية لهذه المجموعات بالحد الأدنى للأجور، وإجازة مرضية وحد أقصى ١٠ ساعات عمل يوميا (الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١١).

يجب أن تسير استراتيجيات زيادة اجتذاب المرأة للعمل جنبا لجنب مع سياسات تشجيع النساء على العمل. مثلا تشير أدلة برنامج قروض ضريبة الدخل المكتسب في الولايات المتحدة (EITC) بأنه يمكن اصلاح أنظمة الضرائب والفوائد بحيث لا تعاقب النساء على اختيارهن العمل، أو تعاقب الشركات لتوظيفهن. وظهر أن هذه الإصلاحات عززت مشاركة المرأة في القوى العاملة. إضافة إلى أن السياسات مثل التعليم والمنح الدراسية يمكن أن تغير مواقف أصحاب العمل تجاه العاملات من خلال الخبرة العملية أثناء اعطاء الإناث المهارات والخبرات التي يحتجنها للنجاح في مكان العمل الحديث. وأشارت تجربة حديثة في الأردن (فرص عمل جديدة للمرأة) من خلال توفير تدريب على مهارات التوظيف والحوافز قصيرة المدى للشركات التي توظف النساء الشابات، بأن الحوافز للشركات زادت فرص العمل على المدى القصير وعززت الخبرة القيمة في سوق العمل، وكشفت التجربة أيضا بأن أنظمة سوق العمل حدت من استدامة هذه النتائج (انظر المبادرة ٣).

أعراف التقاليد للجنسين تحد من تمثيل المرأة

التصورات بأن أدوار المرأة هي في المنزل والتعليم والتوظيف والسياسة هي بوضوح أكثر تقليدية عما هي في المتوسط العالمي. القيمة التي وضعت لدور المرأة داخل الأسرة تتضح من بيانات مسوح القيم الإستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٥، حيث وافقت ثلثا النساء الأردنيات على أن "البداية كربة بيت هي مثل العمل مقابل أجر". وبينما يحمل كل من النساء والرجال وجهات نظر متشابهة نسبيا عن دور المرأة، فان الفئات الأصغر سنا والأكثر تعليما هم أقل دعما للصورة النمطية لربة المنزل.

إن طبيعة الأعراف عن الجنسين والإطار القانوني وهيكلية الاقتصاد الأردني تؤثر بقوة بالحوافز والأفضلية والفرص المتاحة للمرأة وقدرتها على المشاركة في العمل. ويرتبط لغز انخفاض معدلات مشاركة المرأة الأردنية بالقوى العاملة ارتباطا وثيقا بالاعراف التقليدية للجنسين وبالهوية الدينية المشتركة لمعظم السكان وبالإطار القانوني، وهيكل الاقتصاد يتأثر بالقطاع العام المهيمن. وأشار تقرير مناقشات مجموعات التركيز التي أجراها مايلز (٢٠٠٢) الى أن الأعراف المحيطة بالنساء تحد من تنقلها والى أعباء الرعاية المنزلية والتمييز الوظيفي وتفضيل الأبناء كلها تقيد مشاركة المرأة الاقتصادية في المجتمعات. وأشار مايلز على سبيل المثال كيف أن الأسر في كثير من الأحيان يحتفظون بالواسطة الخاصة بهم (العلاقات الخاصة) لمساعدة أبنائهم المتعلمين على تأمين وظائف جيدة، خلافا لبناتهم المتعلمات.

قوانين الوصاية تقيد حركة المرأة وخياراتها المهنية. مثلا في الأردن المرأة غير المتزوجة من عمر فوق الـ ١٨ سنة لا تحتاج إذن للتقدم بطلب الحصول على جواز سفر، ولكن المرأة المتزوجة في أي عمر يلزمها إذن زوجها. هذه القوانين تجعل العمل والسفر أكثر صعوبة للنساء من الرجال، وبالتالي تشكل عائقا رئيسيا أمام المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية (انظر مبادرة ٤). وتحد القوانين أيضا من وصول المرأة إلى رأس المال لأغراض تجارية.

المبادرة ٤: دفتر العائلة، سجل الوصاية

طبقا لقانون الاحوال الشخصية الاردني رقم ٩ لعام ٢٠٠١ فإن وصاية المرأة يجب أن تسجل في دفتر العائلة بعد الزواج، ويتم نقل المرأة الى دفتر عائلة زوجها، ويلزم الدفتر تقريبا لكافة الترتيبات الرسمية بما فيها التصويت أو الترشح للانتخابات وتسجيل الأبناء في المدارس والجامعات والحصول على وظائف الخدمة المدنية والحصول على الخدمات الاجتماعية. وأخيرا فقط سمحت التشريعات للأرملة والمطلقة بالحصول على دفتر عائلة خاص بهن. لكن بقيت الوصاية قائمة. والمطلقات والارامل تحت سن ٤٠ سنة لا زلن يعتبرن مُعالات من الوصي واذا رفضن الوصاية لا يحق لهن أي اعانة مالية.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٣.

لكل من الذكور والإنـاث حد أدنى متماثل لسن الـزواج، ولكن بشكل غير رسمي يبدو أن الفتيات أكثر زواجا وهن دون ذلك السن. وحتى عام ٢٠٠١ كان السن القانوني للزواج في الأردن ١٥ سنة للإناث و١٦ سنة للذكور، ولكن بعد مطالب جماعات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق المرأة تم تعديل القانون بجعل الحد الأدنى للذكور والإناث الآن ١٨ سنة. والقانون المعدل، مع ذلك يترك مجالا للاستثناءات لزواج الذكور والإناث في أعمار من ١٥ الى ١٨ سنة إذا رأى القاضي أن ذلك "يعود بالفائدة على كلا الزوجين". ووفقا للتقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة الإسلامية، فان الزيجات التي تشمل إناث تزوجن دون سن ١٨ بلغت ١٢,٦٪ من الزيجات في عام ٢٠١١. ويدعم هذه الأرقام أرقام صندوق الامم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٠ (١٠,١٪). وتأخير الزواج يحتمل أن يحسن قوة المرأة على صنع القرار ضمن الأسرة وذلك بتمكينها من تلبية تطلعاتها للتعليم واختيار العمل، وأن تكون أكثر نضجا عندما تختار شريك حياتها (جنسن وثورنتون، ٢٠٠٣).

حقق الأردن تقدما بشأن العنف المنزلي. اصبحت قدرة المرأة على ترك الزواج أو طلب شكل آخر من الحماية أكثر أهمية عند تعرضها للعنف المنزلي. وأحرز الأردن وكذلك مصر والمغرب تقدما في التشريعات بهذا المجال: وتم تسليط الضوء على "جرائم الشرف" والأحكام المخففة على الجناة الذكور في الإصلاحات الجارية أخيرا. وبموجب قانون العقوبات الأردني لعام ١٩٦٠، نفذت عمليات قتل بدعوى "ثورة الغضب" وأخذت أحكاما بالسجن أقصاها سنتين فقط. وأعادت الحكومة الاردنية في عام ٢٠٠٩ هيكلة القانون للتعامل مع جرائم الشرف لإنشاء محاكم خاصة يمكن أن تفرض عقوبة السجن لفترة أطول. وشهدت الحالات الأخيرة أحكاما بالسجن لـ١٠ سنوات لبعض الجناة (كيلي وبريسلين، ٢٠١٠). لكن تنفيذ قوانين العنف المنزلي غالبا ما يكون مشكلة لأنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما هو في مناطق أخرى تتردد المرأة في متابعة مطالبها.

ويتم وصم النساء ويخفن من متابعة الدعاوى المرفوعة ضد أفراد أسرهن وخاصة في مسائل الميراث. أوعزت الحكومة الأردنية باستراتيجية جديدة لتحسين إنفاذ حقوق الميراث. ووفقا لأحكام قانون الأحوال الشخصية المؤقت الجديد لعام ٢٠١٠، فإن ممتلكات المتوفى يجب تسجيلها فوراً بإسم القريبات من النساء. وأيضا ألزمت المادة ٣١٩ بفترة انتظار لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الوفاة وخلال هذه الفترة لا يمكن للمرأة أن تتنازل عن حقوق ميراثها. وفترة الانتظار المؤقت تخفف الضغط الاجتماعي الذي يوضع على المرأة من قبل الأقارب للتنازل عن هذه الحقوق (الحسيني، ٢٠١٠). وبينما كان هذا النهج مبتكرا، لكن هناك حاجة لمزيد من الدراسة لقياس فعاليته وامكانية تكراره. وبنفس الروح نصت مبادرة أردنية أخرى على اعفاءات ضريبية للأوصياء الأحياء والهبات للبنات.

وشملت المبادرات الأخرى لتحسين الوصول إلى العدالة عيادات المساعدة القانونية والمحاكم المتنقلة. احدى هذه المبادرات كانت تجربة المركز الأردني للمساعدة القانونية بدعم من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى. فقدم المركز بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١١ مشورة قانونية مجانية أو بكلفة مخفضة لـ٧٠٠ شخص وتمثيل قانوني لـ١٨٠ شخص. وتم استضافة المركز ضمن مكاتب منظمات غير حكومية أخرى تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية. وكان لهذا الاقتران أثر غير مقصود بتمكين المرأة من الحصول على مشورة قانونية دون لفت انتباه المجتمع لها أو استعداءه عليها. وبالتعاون بين مركز الأردن للمساعدة القانونية ونقابة المحامين الأردنيين تم إنشاء أول جمعية لمحامي المصلحة العامة. وسوف تساعد هذه الجمعية على تنفيذ نظام "وقفة النافذة الواحدة" لتقديم المساعدة القانونية والمشورة وبالتالي زيادة فرص الوصول للخدمة وجودتها. ووافقت وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرا على تحويل النساء اللواتي يحتجن لمساعدة قانونية الى مركز العدل للمساعدة القانونية (البنك الدولي، ٢٠١٠).

ومشاركة المرأة في العملية القضائية هي مسألة أخرى. بدأ الأردن استراتيجية لرفع عدد القضاة من النساء، فاطلق في عام ٢٠٠٦ مبادرة لجلب المزيد من النساء إلى القضاء. ومنذ عام ٢٠١٠ كان في البلاد ٤٨ قاضي امرأة، ويمثل هذا ٧ ٪ من مجموع القضاة، وقد يبدو هذا عدد قليل نسبيا ولكنه يمثل تحسناً عن الاحصاءات السابقة (برنامج يوروميد للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٠).

٥- التوصيات

يبين هذا التقرير صورة متعددة الوجوه لعدم المساواة في الأردن، واعتماداً على الجوانب التي يركز عليها الباحث تكون الاستنتاجات مختلفة تماما. عدم المساواة في الدخل من جهة منخفض جدا بالمقارنة بالمعايير الدولية وكذلك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وعدم المساواة في الفرص للأطفال منخفض جدا كذلك، وهذا يعني أن مكان الولادة له تأثير محدود على الالتحاق بالمدارس والإنجازات. لكن يبقى هناك عدم تكافؤ عند النظر في الفرص بين الجنسين في الاردن.

ويبقى عدم المساواة بين المناطق الجغرافية منخفض كما هو مبين في القسم ١. لا توجد فروق جذرية في مستويات عدم المساواة بين المحافظات، أو بين المناطق الحضرية والريفية[16]. لكن التحليل الحذر لمساهمة التحويلات الاجتماعية في إجمالي الدخل يظهر أن تحويلات الحماية الاجتماعية ليست موجهة ككل لأشد الناس فقرا. ومن أجل تقليل عدم المساواة يجب انفاذ برامج حماية اجتماعية مستهدفة بشكل صحيح ليتم الوصول إلى الفقراء بطريقة أكثر كفاءة. وتشمل مثل هذه البرامج بدون حصر وسائل مختبرة للمساعدة الاجتماعية، أي برامج تأخذ في الاعتبار النقل المسبق للثروة لتحديد الأهلية. وحيث أن لهذه البرامج صيغ خاصة بكل بلد، فان عددا من المؤشرات تظهر عادة مرتبطة بالفقر وبالاقصاء الاجتماعي وخاصة تكوين الأسرة، بما في ذلك وجود الأطفال، ويجب وضع المزيد من برامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالطفل موضع التنفيذ.

حقق الأردن تغطية شاملة تقريبا وتوافراً جيداً لخدمات المياه بدون فروق بين أماكن الإقامة أو شرائح الدخل (انظر القسم ٢). وبالمثل فان الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية هو أيضا موزع بالتساوي على فئات الدخل. وبينما توجد هناك بعض الفروق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليم فقد تكون هناك بعض المسائل المتعلقة بنوعية الخدمات ولا يمكن لهذا التقرير أن يستشفها نظراً لمحدودية المعلومات المدرجة في البيانات. وعليه، يبدو أن الأردن لديه إمكانية حصول الجميع على خدمات التعليم والصحة، وينبغي للمرء التركيز على جودة ايصال الخدمة عبر المناطق الجغرافية وشرائح الدخل.

من ناحية أخرى فان الحصول على بعض الخدمات مثل الصرف الصحي وشبكة الطرق وإنارة الشوارع والإتصال (بالهواتف المحمولة والإنترنت) يبدو أن توزيعه غير متكافئ أكثر عبر شرائح الدخل. ان البرامج التي تؤكد على الحصول على الخدمات والإتصال يجب أن تركز على مجموعة محددة من الخدمات ليتم ايصالها: الصرف الصحي وخدمات النقل الجيد لمن هم غير مخدومين جيدا. بالإضافة إلى أن الإتصال تبين أنه يعزز النمو – انظر انتشار الهواتف المحمولة في الهند على سبيل المثال وأثره على النمو والتنمية الاقتصادية – ويجب التأكيد عليه لتعزيز النمو الأكبر لصالح الفقراء.

يرتفع تواجد الأطفال والشباب في الشريحة الدنيا الأفقر، لكن يبقى عدم المساواة بالفرص - الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم - منخفضاً (انظر القسم ٣). يعيش أكثر من نصف أطفال الأردن في أسر من أفقر شريحتين بتوزيع الدخل. ولكن عدم المساواة في الوصول إلى المدرسة وكذلك الالتحاق بالمدارس والإنجازات هي منخفضة. ويبين القسم ٣ أن عدم المساواة في الفرص للأطفال والشباب يعتمد أكثر على تعليم رب الأسرة، وكذلك الموقع الذي يأتي منه الطفل (الحضر مقابل الريف). وبالتالي يجب على الأردن التركيز على تنفيذ برامج تهدف إلى تقديم نوعية عالية من التعليم في المناطق النائية، والتركيز على الدروس الخصوصية للأطفال الذين لا يمكن لآبائهم مساعدتهم في أداء واجباتهم المدرسية.

الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن يضاهي ما في البلدان النامية الأخرى، لكن مشاركة المرأة في سوق العمل والحياة السياسية محدودة جداً (انظر القسم ٤). الوضع الصحي والتعليمي للمرأة في الأردن يقارن إيجابيا مع الرجل الأردني. ولكن على النقيض من الاستثمار الكبير في الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية،

16 - لكــن على المرء عدم تجاهل أن التقرير الحالي يســتخدم بيانات من مســح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010 والذي يسجل بيانات عن الاسر من سنة 2009. ولا يمكن تحليل أثر أزمة عام 2008 باستخدام مسح دخل ونفقات الاسرة لعام 2010.

والتي ينظر اليها كحقوق عالمية، فان النتائج في سوق العمل وفي الحياة السياسية للمرأة لا تزال إلى حد كبير ضعيفة نتيجة لتفضيل الأفراد الذكور واختيارهم للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية وأفضلية فرصهم، حيث يظهر الأردن واحـدة من أدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم. وما يقلق أكثر هو حقيقة أن الفجوة بين الجنسين قد ساءت منذ عام ٢٠٠٦ كما لوحظ من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٤).

في ضوء هذا التقرير ينبغي تناول ثلاث نقاط حسب الأولوية: (١) توفير برامج شبكات الأمان التي تستهدف الفقراء، (٢) توفير الحوافز لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، و(٣) توفير إطار عمل ليشمل بانتظام نساء أكثر في الساحة السياسية والحياة اليومية.

أولا، يجب تعزيز شبكات الأمان التي تستهدف الفقراء. يبدو أن الأردن ينفق جزءا كبيرا من ميزانية الرعاية الاجتماعية على البرامج التي تستهدف الفقراء بالتحديد، ويجب أن تركز على برامج المساعدة الاجتماعية التي تساعد الفقراء لانتشال أنفسهم من براثن الفقر. وتشمل هذه البرامج برامج مختبرة الوسائل، والتي تشمل وسائل-بديلة مختبرة للتدخلات. في هذه الحالات يتم تحديد الأهلية على أساس السكن وخصائص الأسرة: تكوين الأسرة بما في ذلك عدد الأطفال وتوزيعهم وخصائص رب الأسرة (التعليم ووضع النشاط والعمر)، وخصائص الزوج وملكية السكن والأصول.

ثانيا، يلزم وضع حوافز اقتصادية لزيادة المشاركة في القوى العاملة. ساهم الدور المتقلص للقطاع العام الصديق للأسرة في سوق العمل الأردني بقوة بزيادة عدم المساواة بين الجنسين، وفي أوقات الانكماش الاقتصادي يلزم من القطاع الخاص أن ينظم نفسه بطريقة ليقدم نفس المزايا التي كان يقدمها القطاع العام سابقا لينجح في جذب النساء. إضافة إلى أننا رأينا أن فرص المرأة المتزوجة كانت أقل بكثير للمشاركة في سوق العمل، وذلك يعود بمعظمه لعبء رعاية الأطفال: كلفة وتوافر بدائل الرعاية النهارية هي عنصر مهم بقرار المشاركة في القوى العاملة. ويجب وضع خيارات رعاية نهارية مناسبة في الصدارة. وأخيرا، حتى عندما تعمل النساء فإنهم غالبا يواجهن عدم مساواة في مكان العمل. ويجب أن تسير استراتيجيات لزيادة جذب المرأة للعمل جنبا إلى جنب مع سياسات تشجيع النساء على العمل.

ثالثا، الأعراف التقليدية للجنسين تحد من تمثيل المرأة. تصورات دور المرأة في المنزل والتعليم والوظيفة والسياسة هي بوضوح أكثر تقليدية من المتوسط العالمي. ان طبيعة الأعراف الجندرية والإطار القانوني وهيكل الاقتصاد الأردني تؤثر بقوة بالحوافز والأفضليات وفرص وقدرة المرأة على المشاركة في العمل، بما في ذلك ودون حصر قوانين الوصاية التي تقيد حركة المرأة وخياراتها من المهن. وقام الأردن بتجربة عدد قليل من البرامج لزيادة تمثيل المرأة، ولكنه بعيد كل البعد عن تغطية جميع الموضوعات التي تحتاج إلى معالجة.

المراجع

أبو جى كي م. والصمادي (محرران)، ١٩٩٠. "توزيع الدخل في الأردن." فريدريش إيبرت ستفتونج، عمان.

آدمز R.H، ١٩٩٨. "الدخل من غير الزراعة، عدم المساواة والفقر في الريف المصري والأردني." واشنطن، تقرير PRMPO تقرير، DC: البنك الدولي.

عساف، G.، ١٩٧٩. "حجم توزيع الدخل في الأردن." الجمعية العلمية الملكية، عمان.

أسعد، ر.ر. هندي، وC ياسين، ٢٠١٢. "الجندر وسوق العمل الأردني." ورقة عمل منتدى البحوث الاقتصادية رقم ٧٠١.

باروس، آر اف فيريرا، جي موليناس فيغا، وJ. سافيدرا، ٢٠٠٩. "قياس عدم المساواة في الفرص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي." البنك الدولي للإنشاء والتنمية/ البنك الدولي.

دائرة الإحصاءات العامة [الأردن] وICF الدولية، ٢٠١٣. "مسح السكان والصحة الأسرية في الاردن ٢٠١٢". كالفيرتون، ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية: دائرة الإحصاءات العامة وICF الدولية.

برنامج يوروميد المساواة بين الجنسين، ٢٠١٠. "تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية ٢٠٠٨- ٢٠١١: تقرير تحليل الوضع الوطني: حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين: الأردن". بروكسل.

فيشر، D .،J. جونسون، و .T سميدنج Smeeding، ٢٠١٢. "عدم المساواة في الدخل والاستهلاك: قياس الاتجاهات في عدم المساواة ١٩٨٥- ٢٠١٠ لنفس الأفراد". ورقة قدمت في المؤتمر العام ٣٢ للجمعية الدولية لابحاث الدخل والثروة (IARIW).

هيشكوت، F .،J. بيري، وG. فايولنتي، ٢٠١٠. "غير متكافئين نقف: تحليل تجريبي للتفاوت الاقتصادي في الولايات المتحدة، ١٩٦٧- ٢٠٠٦". استعراض الديناميات الاقتصادية ١٣ (١): ١٥- ٥١.

حسيني، ر. ٢٠١٠، "النشطاء ينتقدون مشروع قانون الأحوال الشخصية. جريدة جوردان تايمز، ٢١ نيسان.
جنسن، .R، وR.ثورنتون، ٢٠٠٣. "زواج الانثى المبكر في العالم النامي". النوع الاجتماعي والتنمية ١١ (٢): ٩- ١٩.

جونسون، MK، ٢٠١٠. "المجتمع المدني وعدم المساواة في الأردن: دراسة حول فعالية مركز تنمية المجتمع المحلي في الأشرفية". مجموعة مشروع دراسة مستقلة (ISP) ورقة ٨٣١.

كلمات، .H، وH. آلطلافحة ٢٠١١. "عوائق مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن. تقرير لمشروع المنار". المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، الأردن.

كيلي، .S، وJ بريسلين ٢٠١٠. "حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقدم وسط المقاومة". نيويورك: بيت الحرية، لانهام، MD: رومان وليتلفيلد.

الخرابشة، .A، ٢٠٠١ "العوامل المؤثرة في عدم المساواة في توزيع الدخل في الأردن". مجلة دراسات: العلوم الإدارية، ٢٨: ٣٦٥- ٣٨٠.

ميلانوفيتش، .B، ٢٠٠٧. "عدم المساواة العالمي في الدخل: ما هو، ولماذا يهم؟" عالم متساوي، فجوات كبيرة: التحرر الاقتصادي والعولمة والفقر وعدم المساواة (زد بوكس المحدودة، نيويورك): ١- ٢٣.

مايلز، .R، ٢٠٠٢ "التشغيل والبطالة في الأردن: أهمية نظام الجندر". التنمية العالمية ٣٠ (٣): ٤١٣- ٢٧.

موليناس JR، R.P. دي باروس، J سافيدرا، وجويقال M. ٢٠١٠. "هل لدى أطفالنا فرصة؟ تقرير عام ٢٠١٠ حول الفرص الإنسانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". البنك الدولي للإنشاء والتنمية / البنك الدولي.

بيبلز، N ،.D دروزة، وغوشه H.، وصباغ .A ٢٠٠٧. "العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في القطاع الخاص في الأردن. تقرير لمشروع المنار. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية". الوكالة الكندية للتنمية الدولية، عمان، الأردن.

شحاتيت MI، ٢٠٠٦. "ما مدى خطورة عدم المساواة الاقتصادية الإقليمية في الأردن؟ أدلة من مسوحين وطنيين للأسرة "المجلة الأمريكية للعلوم التطبيقية ٣ (٢): ١٧٣٥-١٧٤٤.

سلسنيك، .D، ٢٠٠١. "الاستهلاك والرفاه الاجتماعي: مستويات المعيشة وتوزيعها في الولايات المتحدة". نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، ٢٠١١. "تقدم نساء العالم: في السعي لتحقيق العدالة". نيويورك.

جمعية مسوح القيم العالمية، ٢٠٠٥ "مسح القيم العالمية"
www.worldvalues survey.org

البنك الدولي ٢٠١١. "المرأة، والأعمال التجارية والقانون ٢٠١٢: إزالة معوقات الشمول الاقتصادي". واشنطن، تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، DC: البنك الدولي.

البنك الدولي ٢٠١٣. "فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٤. "تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠١٤". جنيف.

الملاحق

الملحق ١: مؤشرات عدم المساواة

نسبة ١٠/٩٠

نسبة ١٠/٩٠ هي النسبة بين دخل الفرد الحقيقي من أفراد الأسرة في المئين ٩٠ ونصيب الفرد الحقيقي من الدخل للأسرة في المئين ١٠ من التوزيع. يمكن النظر لهذا المقياس كنسبة من مقياسين لنصيب فردين في أعلى توزيع الدخل وأسفله دون النظر الى البيانات ما بينهما. قيمة المئين ١٠ مثلا لا تتأثر بالمئينات الأخرى. وبعبارة أخرى، قد تزيد المئينات الأخرى أو تنقص دون التأثير على قيمة هذا المقياس. وتنبع أهمية هذا المقياس من استخدامه من قبل البنك الدولي في مقارنة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في كل بلد أو بين مجموعة من البلدان. ومع ذلك، فإن لهذا المقياس قصور لأنه لا يستفيد من كل قيم الدخل ضمن المجتمع المراد دراسته. ونتيجة لذلك يجب تفسير قيم هذه النسبة بحذر. وحيث أن عتبات (أي القيم التي يتم عندها تحديد المئين) البيانات المجمعة تكون خاضعة للتغيير حسب طول (أو ارتفاع) الدرجة، فان قياسات عدم المساواة لن تتأثر بهذه التغييرات. ولهذا الغرض فان إحصاءنا لا يتحسس للتغيرات في عتبات الترميز.

ومن المزايا المهمة لهذا المقياس أنه يتيح تحليلات للحساسية. فمثلا، الارتباط بين صحة السكان والنسب العشرية لـ٢٥/٧٥، و٥٠/٧٥ و٢٥/٥٠ يمكن مقارنتها. وهذا يسمح للباحثين بدراسة مقاطع طيف الدخل التي قد تكون أكثر أهمية في المحددات الاجتماعية للصحة. مثلا المعدل ٢٥/٧٥ يقيس الفجوة بين أدنى الطبقة المتوسطة وأعلى الطبقة المتوسطة، ويقيس المعدل ٥٠/٧٥ الفجوة بين أعلى الطبقة المتوسطة والقيمة الوسطية، وأخيرا، يقيس المعدل ٢٥/٥٠ الفجوة بين أدنى الطبقة المتوسطة والدخل الوسيط.

مؤشر جيني

هو معامل لقياس عدم المساواة وضعه الإحصائي الإيطالي كورادو جيني ونشره في ورقته سنة ١٩١٢ "Variabilità e mutabilità". وتم استخدامه على نطاق واسع كمقياس للتفاوت في الدخل، ولكن يمكن استخدامه لقياس أي شكل من أشكال التوزيع غير المتكافئ. ان معامل جيني هو رقم بين ٠ و ١، حيث ٠ يتوافق مع المساواة الكاملة و١ يتوافق مع عدم المساواة الكامل. ومعامل جيني يستخدم لإظهار درجة عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق الجغرافية المختلفة كما تعبر عنه بيانات الدخل. ويمكن استخدامه أيضا لإظهار كيف تغيرعدم المساواة الاقتصادي عبر فترة من الزمن. ويمكن احتسابه بسهولة كبيرة من بيانات الحجم غير المرتبة كفرق نسبي في المتوسطات.

عائلة مقاييس أتكينسون للتفاوت

بدقة أكبر توصف بأنها "عائلة" من مقاييس عدم المساواة في الدخل، ويسمح مؤشر أتكينسون بقياس الحساسية المتفاوتة لعدم المساواة في الأجزاء المختلفة من توزيع الدخل. وهذا أمر هام لأتكينسون الذي كان مهتما بعدم قدرة إطار جيني على إعطاء الأجزاء المختلفة من طيف الدخل أوزانا متفاوتة. وفي نصه المؤثر اقتصاديات عدم المساواة، أشار أتكينسون أن عدم المساواة "لا يمكن بشكل عام، قياسها دون إدخال أحكام اجتماعية. والقياسات مثل معامل جيني ليست محض "إحصائية" وهي تجسد أحكاما ضمنية عن الوزن يتم ارفاقها بعدم المساواة في نقاط مختلفة على مقياس الدخل". لذلك يتضمن مؤشره معلما للحساسية (ε): والذي يمكن أن يتراوح بين ٠ (ويعني أن الباحث لا يبالي بطبيعة توزيع الدخل)، إلى ما لا نهاية (حيث يهتم الباحث فقط بأوضاع الدخل للمجموعة الأدنى دخلا). يدافع أتكينسون بأن هذا المؤشر هو طريقة لإدماج مفهوم راولز عن العدالة الاجتماعية في قياس عدم المساواة في الدخل. من ناحية عملية يتم استخدام قيم ε ل ٠,٥ أو ١، أو١,٥ أو ٢. وكلما ارتفعت القيمة يصبح مؤشر أتكينسون أكثر تحسسا للتفاوت في أدنى سلم توزيع الدخل.

والتفسير البديهي لهذا المؤشر ممكن: يمكن استخدام قيم أتكينسون لحساب نسبة الدخل الإجمالي الذي سيلزم لتحقيق مستوى متساوي من

الرعاية الاجتماعية كما في الوقت الحاضر إذا كانت الدخول موزعة بشكل تام. فمثلا، قيمة مؤشر أتكينسون ٠,٢٠ تشير الى امكانية تحقيق نفس مستوى الرفاه الاجتماعي بوجود ١-٠,٢٠ = ٨٠٪ من الدخل. والنطاق النظري لقيم أتكينسون هو ٠-١، بوجود ٠ كحالة توزيع متساوي.

فئة مقاييس عدم الإنتظام العامة

مؤشر عدم الإنتظام العام (GE)، مثل مؤشر أتكينسون، يصنف بشكل أصح بأنه عائلة من مقاييس عدم المساواة في الدخل. كما أنه يشتمل على معلم الحساسية (α) الذي يختلف في الوزن بالنظر للتفاوت في الأجزاء المختلفة من طيف الدخل. وفي العادة تستخدم أربعة قياسات من GE: وهي GE-١، وGE٠، وGE١ وGE٢. وكلما كان معلم α (معلم الحساسية، -١، أو٠، أو١ أو ٢) أكثر كلما كان معلم عدم الإنتظام العامة GEα أكثر حساسية للتفاوت في الجزء العلوي من توزيع الدخل. والنطاق النظري لقيم GE هو ٠ إلى ما لا نهاية، وصفر هو حالة التوزيع المتساوي والقيم أكبر من ٠ تمثل زيادة مستويات عدم المساواة. وميزة أخرى مفيدة لقياس GE هي أنه متفسخ، أي أنه قابل للانقسام إلى أجزاء (أي مجموعات فرعية للسكان). وهذا يسمح بتحليل ما بين منطقة- التأثيرات وداخلها. تم استخدام مؤشر GE إلى حد كبير في الأدبيات حول التأثيرات الصحية للتفاوت في الدخل. وتشمل الأدبيات حول قياس عدم المساواة في الدخل أيضا اثنين من القياسات، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤشر GE. وبشكل أكثر تحديدا، يعني بأن سجل انحراف قياس الدخل يعادل وظيفيا مؤشر GE0 وقياس ثيل لعدم الإنتظام يعادل مؤشر GE_2.

الملحق ٢: مؤشر الفرص الإنسانية (HOI)

حساب نتائج عدم المساواة في الفرص

لحساب نتائج (عقوبة عدم المساواة) P يلزم تحديد كلفة مجموعات الظروف مع معدلات التغطية التي تقل عن معدل المتوسط، ونشير لها بوصفها مجموعات الفرص الضعيفة. ولكل مجموعة فرص ضعيفة يكون k, M_k هو عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على سلعة أو خدمة تلزم لتكون معدل تغطيتها مساويا للمعدل المتوسط، بينما Mk هو عدد الأشخاص في المجموعة k الذين لديهم وصول. وتكون M_k- M_k عندها هي الفجوة بالفرص للمجموعة الضعيفة k. والعقوبة هي مجموع فجوات الفرص لجميع المجموعات الضعيفة (وتسمى الفجوة الكلية للفرص) مقسومة على مجموع السكان (N):

$$P= ١/N \sum (M_k - \text{mean } (M_k))$$

وبديهيا فإن العقوبة P يمكن تفسيرها كنسبة مئوية من الأشخاص الذين كان ينبغي إعادة تعيين وصولهم لصالح الأشخاص من المجموعات التي لديها وصول أقل من متوسط معدلات التغطية لتتحقق بالتالي المساواة بالفرص. ولو كان لكل المجموعات نفس نسبة التغطية بالضبط، فان العقوبة ستكون صفرا، ولن تكون هناك حاجة لإعادة التعيين. وكلما اقتربت التغطية من الشمول لجميع الفئات، تصبح عملية اعادة التعيين تلك أصغر.

Empowered lives.
Resilient nations.

لمزيد من المعلومات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شارع اسحاق العدوان

مقابل محطة شرطة أمن الشميساني

مبنى رقم ١٦

الاردن

البريد الإلكتروني: registry.jo@undp.org.

الموقع الإلكتروني: www.undp-jordan.org